

إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه
السعيد من سفريته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاثنين الواقع في
١٠/٩/١٩٩٥ م.

١٠/١٠/١٩٩٥ م.

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاكر

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٤١٦ هـ . الموافق ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٩٥ م . العدد ٤٠٧٥

الفهرس

الصفحة

٢٢٢٩	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ قانون تشجيع الاستثمار
٢٢٤٥	دمج مديرتين في وزارة العمل بديرية واحدة
٢٢٤٥	سحب ورقة نقد اردني من التداول
٢٢٤٥	الشروط الصحية العامة لترخيص المعامل والمصانع الغذائية
٢٢٧٢	تعليمات معدلة للتعليمات الصادرة بمقتضى احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات
٢٢٨٦	تعليمات رقم ٤ - لسنة ١٩٩٥ اعداد المواصفات القياسية الاردنية
٢٢٨٨	تعليمات اخذ عينات الخبز
٢٢٨٨	تعديل قراراتين صادريين عن وزير التعمير
٢٢٨٩	قرار رقم ١٩٩٥/١٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع المسكرية

هكذا من المأهول

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي وتأمراً باصداره
واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥
قانون تشجيع الاستثمار

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

- المجلس: المجلس الاعلى لتشجيع الاستثمار المؤلف بموجب هذا القانون .
- المؤسسة: مؤسسة تشجيع الاستثمار المنشأة بموجب هذا القانون .
- مجلس الادارة: مجلس ادارة المؤسسة .
- الوزير: وزير الصناعة والتجارة .
- اللجنة: لجنة تشجيع الاستثمار المؤلفة بموجب هذا القانون .
- المدير العام: المدير العام للمؤسسة .
- المشروع: اي نشاط اقتصادي تنطبق عليه احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
- الموجودات الثابتة: الآلات والاجهزة والمعدات والآليات واللوازم والعدد المخصصة لاستخدامها حصراً في المشروع واثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمستشفيات .

الرسوم : رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المقررة بموجب التشريعات السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الرسوم البلدية.

الضرائب : الضرائب المقررة بموجب القوانين السارية المفعول على اصناف الموجودات الثابتة باستثناء الضرائب البلدية.

المستثمر : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون.

الطاقة الانتاجية : القدرة التصميمية أو الاستيعابية للمشروع.

المادة ٣ - يتمتع أي مشروع بالاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان في احد القطاعات التالية او فروعها :

- أ- الصناعة
- ب- قطاع الزراعة (بدون الاجحاف بابه امتيازات وردت في قوانين اخرى).
- ج- الفنادق
- د- المستشفيات
- هـ- النقل البحري والسكك الحديدية
- و- أي قطاع آخر او فروعها يقرر مجلس الوزراء اضافته بناء على تنسيب المجلس.

المادة ٤ -

أ- لاغراض هذا القانون ، تحدد المناطق التي تتمتع بالاعفاءات الضريبية بثلاث مناطق تنموية (أ،ب،ج) حسب درجة التطور الاقتصادي لكل منها في كل قطاع من القطاعات المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون وذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

ب- تعرف فروع القطاعات والنشاطات الاستثمارية الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة والشروط المطلوبة لتأهيلها في كل منطقة من المناطق التنموية المحددة بموجب هذا القانون للاستفادة من المزايا الواردة في هذا القانون بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ٥ - تعني عبارة رأس المال الاجنبي المستثمر لاغراض هذا القانون ما يستثمره غير الاردني من اموال نقدية او عينية او حقوق لها قيمة مالية في المملكة ، بما في ذلك ما يلي:-

أ- النقد المحول الى المملكة عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصة المستثمر لغايات هذا القانون.

ب- الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف من خارج المملكة.

ج- الارباح والعوائد والاحتياطيات الناجمة عن استثمار رأس مال اجنبي في المشروع اذا تم زيادة رأسمال هذا المشروع او اذا استثمرت في مشروع منصوص عليه في هذا القانون.

د- الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات والاسماء التجارية المسجلة في المملكة.

المادة ٦ -

أ- تعفي الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب على ان يتم ادخالها الى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، واللجنة تمديد هذه المدة اذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

ب- تعفي قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على ان لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥٪ من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع

على ان يتم ادخالها الى المملكة او استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الانتاج أو العمل وذلك بقرار من اللجنة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

ج- تعفي اللجنة الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم والضرائب اذا ما أدى ذلك الى زيادة لا تقل عن ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية للمشروع.

د- تعفي اللجنة من الرسوم والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع اذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع اسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ او عن ارتفاع اجور شحنها او تغير في سعر التحويل.

المادة ٧ -

أ- يعفى المشروع في أي من القطاعات أو فروعها المعروفة وفق المادة (٣) من هذا القانون لمدة عشر سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية بقرار من اللجنة وبالنسب المبينة من كل من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها كما يلي:-

٢٥٪ اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ)

٥٠٪ اذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب)

٧٥٪ اذا كان المشروع في منطقة التنموية من الفئة (ج)

ب- تمنح اللجنة اعفاءً اضافياً اذا جرى توسيع المشروع او تطويره او تحديثه وادى الى زيادة طاقته الانتاجية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الانتاج لا تقل عن ٢٥٪ شريطة ان لا تزيد مدة الاعفاء الاضافية بموجب هذه الفقرة على اربع سنوات

هكذا من المأهول

المادة ٨ - تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الاثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل على أن يتم ادخالها الى المملكة او استعمالها في المشروع خلال اربع سنوات من تاريخ صدور قرار اللجنة بالموافقة على قوائم المشتريات وكمياتها.

المادة ٩ - إذا نقل المشروع خلال مدة الاعفاء الممنوحة من منطقة تنمية الى منطقة تنمية اخرى ، فيعامل المشروع لغايات الاعفاء خلال باقي المدة معاملة مشاريع منطقة التنمية المنقول اليها على ان يعلم المؤسسة بذلك.

المادة ١٠ - باستثناء الاعفاءات الواردة في المادة (٧) من هذا القانون ، يتمتع بالاعفاءات والمزايا الواردة في هذا القانون أي مشروع قائم سواء جرت الموافقة على اعتباره مشروعاً اقتصادياً او اقتصادياً مصدقاً بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليه او القوانين السابقة له واي مشروع لم يستفد من أي من هذه القوانين شريطة ان يلبي المشروع متطلبات النظام الذي يصدر لهذه الغاية ويوفق اوضاعه وفقاً لاحكامه.

المادة ١١ -

١- يولف مجلس يسمى "المجلس الاعلى لتشجيع الاستثمار" برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من :-

وزير الصناعة والتجارة
وزير المالية
وزير التخطيط
رئيسه
نائباً للرئيس
عضواً
عضواً

وزير السياحة
وزير النقة
محافظ البنك المركزي
المدير العام
رئيس اتحاد الغرف التجارية الاردنية
رئيس غرفة صناعة عمان
ثلاثة اشخاص من القطاع الخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يعينهم رئيس المجلس بتتسيب من الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد.

ب- يعقد المجلس اجتماعاته كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه، ويكون اجتماعه قانونياً اذا حضره ثلثا اعضائه على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه من بينهم ويصدر المجلس قراراته بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايده رئيس الجلسة.

المادة ١٢ - يتولى المجلس تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار بما يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية الشاملة، وله في سبيل ذلك ما يلي :-

- ١- اقرار الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالاستثمار بما في ذلك تنمية القطاعات الانتاجية وتطويرها ومتابعة تنفيذها.
- ٢- اقرار السياسات الاستثمارية
- ٣- اقرار السياسة الترويجية للاستثمار ومتابعة تنفيذها.
- ٤- النظر في الانظمة الخاصة بالاستثمار.

المادة ١٣ -

أ- يؤسس بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (مؤسسة تشجيع الاستثمار) تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية ومن ذلك التعاقد وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والاقتراض والبيع والرهن وقبول التبرعات والهبات، ويمثلها في الامور القانونية والاجراءات القضائية المتعلقة باعمالها او الناشئة عنها المحامي العام المدني او أي محام مسجل في المملكة تعتمد المؤسسة.

ب- يكون للمؤسسة مدير عام يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على ان يقتزن القرار بالارادة الملكية السامية.

ج- يكون مركز المؤسسة الرئيسي في مدينة عمان ويجوز لها انشاء فروع في أي مكان في المملكة او خارجها.

المادة ١٤ - تهدف المؤسسة الى تشجيع الاستثمار في المملكة من خلال العمل على ما يلي:

أ- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها.

ب- تبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها واعطاء الاولوية لها في الانجاز لدى الجهات الرسمية.

ج- انشاء نافذة استثمارية في المؤسسة بتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفق التشريعات المعمول بها ويحق للوزير إصدار قرار ترخيص المشروع اذا لم تصدر الوزارات أو المؤسسات العامة قرارها المعلن حول هذا

الترخيص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم طلب الترخيص المقدم اليها من قبل المستثمر.

د- تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار الادلة الخاصة بذلك.

هـ- وضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب المستثمرين وتنفيذها.

المادة ١٥ - يكون للمؤسسة موازنة سنوية مستقلة وتتكون مواردها المالية من المصادر التالية :-

أ- المبالغ التي تخصصها لها الحكومة.

ب- بدل الخدمات التي تقدمها والعوائد التي تتأتى لها.

ج- القروض المحلية او الخارجية على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على القروض الخارجية.

د- ريع أموالها.

هـ- الهبات والاعانات والمنح والوصايا وأي موارد أخرى تقدم للمؤسسة بموافقة المجلس.

المادة ١٦ -

أ- تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

ب- تنظم المؤسسة خلال الاشهر الاربعه التالية لانتهاؤها المالية تقريراً شاملاً عن نشاطاتها مرفقاً به حساباتها الختامية مصدقة من مدققي الحسابات ترفعه الى مجلس الادارة لقراره.

ج- تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ واصول المحاسبة التجارية.

المادة ١٧ -

- أ- يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير ويشكل بقرار من المجلس الأعلى بالعدد الذي يختاره من أعضائه بما لا يزيد على سبعة أعضاء على أن يكون المدير العام من بينهم ويختار المجلس من بين أعضائه نائبا للرئيس.
- ب- يجتمع مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة الرئيس ويكون الاجتماع قانونيا إذا حضره أغلبية الأعضاء على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه منهم ويتخذ قراراته بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الجلسة.
- ج- لرئيس مجلس الإدارة أن يدعو أيًا من أهل الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليه دون أن يكون له الحق في التصويت.
- د- تحدد مكافآت واتعاب أعضاء مجلس الإدارة بقرار من المجلس وتصرف على أساس عدد الجلسات التي حضرها العضو.
- هـ- يعين رئيس مجلس الإدارة أمين سر لمجلس الإدارة من موظفي المؤسسة بناء على تنسيب المدير العام، يتولى مسؤولية تنظيم الأعمال الإدارية لمجلس الإدارة، وتدوين قراراته وتوقيعها من رئيس الجلسة والأعضاء.

المادة ١٨ - يتولى مجلس الإدارة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

- أ- الإشراف على شؤون إدارة المؤسسة ومتابعتها.

- ب- اقتراح السياسات الاستثمارية للمملكة وتحديد أولوياتها ووضع البرامج والخطط المنبثقة عنها ورفعها إلى المجلس لأقرارها.
- ج- اقرار موازنة المؤسسة وتقرير مدققي الحسابات والحسابات الختامية.
- د- اقرار التعليمات المالية والإدارية الخاصة بالمؤسسة.
- هـ- تحديد بدل الخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- و- تعيين مدقق حسابات قانوني للمؤسسة وتحديد اتعابه.
- ز- انشاء فروع للمؤسسة في أي مكان في المملكة أو خارجها.

المادة ١٩ - يتولى رئيس مجلس الإدارة تمثيل المؤسسة في جميع صلاتها مع الغير وله أن يفوض المدير العام بذلك.

المادة ٢٠ - يمارس المدير العام المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تطبيق السياسة العامة للمؤسسة وتنفيذ القرارات التي تصدر وفقا لاحكام هذا القانون ومتابعة تنفيذها.
- ب- إدارة أعمال المؤسسة والإشراف على موظفيها وشؤونها الفنية والإدارية والمالية.
- ج- وضع البرامج التي من شأنها تحقيق أهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة والعمل على تطويرها.
- د- أية مهام أخرى يحددها له مجلس الإدارة أو تناط به بمقتضى الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون.

المادة ٢١ -

- أ- تؤلف لجنة تسمى " لجنة تشجيع الاستثمار " برئاسة المدير العام وعضوية كل من :-

- ١- المدير العام لدائرة ضريبة الدخل.
- ٢- المدير العام لدائرة الجمارك.
- ٣- ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة يعينه الوزير.
- ٤- ممثل عن القطاع الخاص يعينه رئيس المجلس.
- ب- وفي حالة غياب الرئيس يتولى مدير عام دائرة الجمارك رئاسة اللجنة.
- ج- تجتمع اللجنة بدعوة من الرئيس ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره اربعة من اعضائها بمن فيهم الرئيس وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية ثلاثة من اعضائها.
- د- للمدير العام ان يدعو شخصاً أو أكثر من الجهات ذات العلاقة في القطاع المعني لحضور اجتماعات اللجنة وتقديم المشورة في الموضوع المعروض عليها دون ان يكون له حق التصويت.
- هـ- يعين المدير العام أحد موظفي المؤسسة للقيام بأعمال مقرر اللجنة لحفظ قراراتها ومتابعتها.

المادة ٢٢ - تتولى اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي:-

- أ- النظر في الطلبات التي يتقدم بها المستثمرون واتخاذ القرارات بشأنها خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الطلب وفي حالة عدم الموافقة بيان اسباب ذلك.
- ب- الموافقة على الاعفاءات الاضافية المنصوص عليها في هذا القانون.
- ج- النظر في الاعتراضات التي يتقدم بها المستثمرون على قراراتها ويكون قرارها برد الاعتراض قابلاً للاستئناف لدى مجلس الادارة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ.

المادة ٢٣ - اذا تبين ان الموجودات الثابتة المعفاة كلها أو بعضها قد بيعت خلافاً لاحكام هذا القانون أو استعملت في غير المشروع أو استخدمت في غير الأغراض المصرح بها فيستحق على المشروع الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليها وفق احكام القوانين والانظمة النافذة.

المادة ٢٤ - مع مراعاة ما ورد في أي قانون آخر:

- أ- للمستثمر غير الاردني ان يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفق احكام نظام يصدر مبيناً قطاعات المشاريع أو فروعها والنسبة التي يحق للمستثمر غير الاردني المشاركة في حدودها أو المساهمة في كل منها والحد الأدنى من رأس المال الاجنبي الذي يقدمه فيها.
- ب- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ) اعلاه يعامل المستثمر غير الاردني في أي مشروع تسري عليه احكام هذا القانون معاملة المستثمر الاردني.
- ج- للمستثمر مطلق الحق في ادارة مشروعه وبالاسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الادارة وتقدم الجهات المختصة التسهيلات اللازمة .

المادة ٢٥ - لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو اخضاعه لأي اجراءات تؤدي الى ذلك الا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر، ويدفع التعويض للمستثمر غير الاردني في هذه الحالة بعملة قابلة للتحويل.

المادة ٢٦ - على المستثمر القيام بما يلي :

- أ- اعلام المؤسسة خطياً فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة وتجهيزها لغايات المشروع وتاريخ بدء العمل أو الانتاج الفعلي.

- ب- مسك حسابات منتظمة يدققها محاسب قانوني مجاز في المملكة.
- ج- مسك سجل للموجودات الثابتة التي دخلت فعلا في المشروع تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها.
- د- تقديم أي معلومات أو بيانات أو وثائق تطلبها المؤسسة وتتعلق بالموجودات الثابتة للمشروع والسماح لأي موظف مخول من المؤسسة ان يدخل المشروع لمطابقة البيانات والمعلومات على الواقع.

المادة ٢٧ - إذا انتقلت ملكية المشروع خلال مدة الاعفاء الممنوحة له فيستمر تمتع المشروع بالاعفاءات والتسهيلات والضمانات التي منحت له حتى آخر تلك المدة على ان يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب احكام هذا القانون.

المادة ٢٨ -

- أ- للمستثمر بموافقة اللجنة بيع الموجودات الثابتة المعفاة او التنازل عنها الى مستثمر آخر مستفيد من احكام هذا القانون، على ان يستعملها في مشروعه. ويجوز للمستثمر بعد اشعار اللجنة ببيع الموجودات الثابتة المعفاة لأي شخص او مشروع آخر غير مشمول باحكام هذا القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عنها.
- ب- للمستثمر بموافقة اللجنة اعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة.

المادة ٢٩ - إذا اندمجت شركتان او مؤسستان او اكثر تكون الشركة او المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات مستقلة لكل مشروع مستفيد لديها قبل الدمج من تطبيق الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون خلال المدة الباقية للاعفاء.

المادة ٣٠ - يحق للمستثمر غير الاردني اخراج رأس المال الاجنبي الذي ادخله الى المملكة للاستثمار فيها وفق احكام هذا القانون او أي تشريع سابق عليه وما جناه في استثماره من عوائد وارباح وحصيلة تصفيه استثماره او بيع مشروعة او حصته أو اسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل.

المادة ٣١ - للعاملين الفنيين والاداريين غير الاردنيين في أي مشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة. وفقا للتشريعات المعمول بها.

المادة ٣٢ -

- أ- تراعي احكام اتفاقية استثمار الاموال العربية وانتقالها بين الدول العربية وجميع الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية وأي تعديلات تطرأ عليها على رأس المال العربي المستثمر بمقتضى احكام هذا القانون.
- ب- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره ان يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له الى تلك الدولة او المؤسسة بحيث تحل محله.

المادة ٣٣ - تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر لرأس مال اجنبي والمؤسسات الحكومية الاردنية ودبا بين طرفي النزاع ، واذا لم تتم تسوية النزاع من خلال ذلك خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر فلاي من الطرفين اللجوء الى القضاء أو احوالة النزاع على " المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار " لتسوية النزاع بالتوفيق أو بالتحكيم وفق اتفاق تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني دول اخرى الموقعة من المملكة.

هكذا من الأشهر

المادة ٣٤ - يجوز اجراء الرهن العيني للآلات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع، وذلك لتمكينه من الحصول على تسهيلات ائتمانية بضمانة تلك الآلات والمعدات، وتحقيقا للغايات المقصودة من هذه المادة تنظم المؤسسة سجلا صناعيا تسجل فيه هذه الآلات والمعدات لدى كل مشروع وفقا للتعليمات التي يصدرها مجلس الادارة لهذه الغاية وتنتشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

المادة ٣٥ - يستمر أي مشروع جرت الموافقة عليه بمقتضى احكام قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ والتعديلات التي طرأت عليه بالاستفادة من جميع الاعفاءات التي منحت له بموجب ذلك القانون حتى آخر مدة الاعفاء وبشروطه.

المادة ٣٦ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

المادة ٣٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بالشؤون المالية واللوازم والموظفين في المؤسسة.

المادة ٣٨ - يلغى كل من:-

أ- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه.

ب- قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢ والانظمة الصادرة بموجبه.

المادة ٣٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٥/٩/١٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ زيد بن شاكور	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة	نائب رئيس الوزراء وزير الاموال الدكتور خالد الكركسي
وزير الشباب الدكتور عوض خليفات	وزير المالية باسل جردانه	وزير الخارجية عبد الكريم الكباريتي
وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير النقل الجنرال سمير قعوار	وزير الصناعة والتجارة المهندس علي ابو الراغب
وزير المياه والري الدكتور صالح ارشيدات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير الداخلية سلامة حماد	وزير الخطوط الدكتور ريمس خلف الهندي	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق النصور
وزير التكوين عادل القضاة	وزير الزراعة المهندس منصور بن طريف	وزير التعليم العالي الدكتور راتب السعود
وزير دولة الدكتور محمد ابو عيسى	وزير البلدية والقروية والبيئة مؤنس الظهيريات	وزير المعمل الدكتور نادر ابو الشعر
وزير القانون المهندس سمير العباسنة	وزير دولة طه الهياهي	وزير التربية الادارية الدكتور محي الدين توي
وزير الطاقة والذرة المدنية سميح دروزه	وزير السياحة والآثار عبدالله الخطيب	وزير التربية الاجتماعية سلوى المصري

هكذا من الأشهر

مديرين في وزارة العمل بمديرية واحدة

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠-٩-١٩٩٥ بالاستناد لاحكام المادة ٨٨ من نظام التنظيم الاداري لوزارة العمل رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الموافقة على دمج مديرية البحوث والدراسات والتطوير ومديرية المعلومات الواردتين في المادة ٤ من النظام المشار اليه في مديرية واحدة تسمى مديرية المعلومات والدراسات .

ورقة نقد أردني من التداول

● استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي محافظ البنك المركزي رقم ٤٣٦٠-١-٢٢١٩٤ تاريخ ٣١-٨-١٩٩٥ المتعلق بالموافقة على سحب ورقة النقد فئة العشرين دينارا - الاصدار الثاني من اللوينين البني والازرق من التداول وتحديد مهلة لاستبدالها بتدافي ١٢-١٠-١٩٩٥ وتنتهي في ١-٨-١٩٩٦ ودفع قيمتها الاسمية بأي عملة قانونية قيد التداول في المملكة ، وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠-٩-١٩٩٥ بناء على توصية مجلس التنمية الصادرة من جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣-٩-١٩٩٥ ، الموافقة على سحب ورقة النقد فئة العشرين دينارا - الاصدار الثاني من التداول .

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-٩-١٩٩٥ بالاستناد لاحكام المادة ١٢ من قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ الموافقة على الشروط الصحية العامة لترخيص المعامل والمصانع الغذائية المعدلة بشكلها التالي ، وبحيث تصبح سارية المفعول من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

الشروط الصحية العامة لترخيص المعامل والمصانع الغذائية

صادرة عن وزارة الصحة بموجب المأذ (١٢) من قانون الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ بدلاً للشروط الصحية العامة لترخيص المعامل والمصانع الغذائية الصادرة بعدد الجريدة الرسمية رقم ٣٢١١ تاريخ ١٩٨٤/٨/١ ، وتعتبر سارية المفعول من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

(الموقع :)

١/١ أن تقع المؤسسة في منطقة صناعية أو منطقة خارج التنظيم موافق عليها من الجهات المختصة .

١/٢ أن يكون الموقع في منطقته تخلو من الروائح غير المرغوب فيها أو الدخان أو الغبار أو أية ملوثات أخرى ، وأن لا يكون الموقع معرضاً للفيضان .

١/٣ يجب أن تكون الطرق والساحات داخل حدود المؤسسة ذات أسطح قوية ومناسبة لسير وسائل النقل ذات العجلات ويجب أن تتوفر بها وسائل التصريف الملائمة وتأمين مستلزمات عمليات التنظيف .

٢ البناء :

٢/١ أن يكون البناء من الطوب الناري أو الاسمتي أو من الاسمنت الصب أو من مائه رئيسيه خاصة بالبناء وتتوفر به شروط السلامة العامة .

٢/٢ أن يتم تصميم البناء بحيث يمكن تنظيفه بكفاءة وسهولة ويمكن المحافظة عليه في حالة جيدة صالحة باستمرار ومزوده بوسائل حايته من دخول القوارض والحشرات ومن تواجد ملجأ لها .

- ٢/٣ أن يزود البناء بالانارة والتهويه الطبيعى أو الاصطناعيه الكافيه .
- ٢/٤ أن يزود البناء بكميات كافيه من الماء الصالح للشرب باستمرار .
- ٢/٥ أن يزود البناء بوسائل تصريف الفضلات بطرق صحيه
- ٢/٦ أن يزود البناء بنوافذ وأبواب منخلية اضافيه مصنوعه من مادة لا تصدأ على أن تفتح هذه الأبواب الى الخارج وأن تغلق تلقائيا .

٢- (الصالات) :

- ٣/١ أن تتوفر صالة خاصة منفصلة لتجهيز المكونات الأولية تهيئة لنقلها الى صالة التصنيع .
- ٣/٢ أن تتوفر صالة خاصة منفصلة بعمليات الانتاج

٤- (الغرف الأخرى) :

- ٤/١ أن تتوفر مكان خاص لمكونات وأجهزة التطهير الآلي والمطهرات وأدوات التنظيف الأخرى .
- ٤/٢ أن تتوفر مكان خاص لتخزين المواد الأولية والعبوات الخاصة بتعبئة المنتج النهائي .
- ٤/٣ أن تتوفر مكان خاص لتخزين المواد المنتجه
- ٤/٤ أن تتوفر غرفة تغيير ملابس ذات سعة كافية مزودة بخزانة معدنيه لكل عامل أو عاملة .

- ٤/٥ ٤/٥/١ أن تتوفر غرف مراحيض منفصله لا تفتح مباشرة على أماكن التصنيع أو المستودعات على أن لا يقل عددها عن مرحاض لكل عشرين شخصاً وأن تتوفر أعداد كافيه من المبال في غرف مراحيض الرجال ، وأن تزود هذه المراحيض بالمطهرات ومواد التنظيف والقوط الصحيه اللازمه ، وأن تزود مراحيض السيدات بوسائل مقبولة للتخلص من الفضلات ومستوفيه للشروط الصحيه .
- ٤/٥/٢ أن يكون موقع الغرف مناسباً صحياً وأن تصنع من مواد يمكن تنظيفها بكفاءة وسهولة وأن تكون مغطاه بشكل جيد .
- ٤/٥/٣ أن تكون نوافذها خاصة بها وأن تفتح على الخارج .
- ٤/٥/٤ أن تغلق أبوابها بكفاءة واحكام وأن تغلق تلقائيا .
- ٤/٥/٥ أن توضع يافطات في كل منها تلفت نظر المستخدمين لأن يغسلوا أيديهم قبل عودتهم للعمل ثانيه .
- ٤/٦ أن تتوفر غرفة مغاسل تفتح على غرف المراحيض تكون مزوده باعداد كافيه من المغاسل المزوده بالماء الساخن والبارد باستمرار وكذلك بالصابون وفرشاة أظافر ووسائل تخفيف الأيدي المقبولة صحياً على أن لا يقل عددها عن مغسله واحده لكل عشرة أشخاص .

- ٤/٧ أن تتوفر حمامات (دشوات) بمعدل دش واحد على الأقل لكل ٢٥ عامل ومثلها للعاملات .
٤/٨ أن تتوفر غرفة استراحة للعامل

٥- الأرضية :

- ٥/١ أن تكون الأرضية مستوية لا يتخللها الماء خالية من التشقق أو الفراغات المفتوحة ولا تسبب التزحلق ، سهولة التنظيف وتحمل العمل المتكرر والتنظيف المستمر وغير ماصه للماء والرطوبة .
٥/٢ أن تنحدر الأرضيات نحو المائل بميلان يعادل ٢٥ سم لكل ثلاثة أمتار .
٥/٣ أن تصنع الأرضيات من مواد لا تتأثر بالأحماض والقلويات على أن تكون من الألوان الفاتحة .

٦- الجدران :

- ٦/١ أن تكون من البلاط الصيني الفاتح اللون أو أية مادة أخرى موافق عليها من وزارة الصحة بارتفاع مناسب وحسب متطلبات الصناعة على أن تكون خالية من الشقوق والمواد السامة ومقاومة للماء وغير ماصه وسهلة التنظيف .

- ٦/٢ أن تدهن الجدران بالدهان الزيتي الفاتح اللون فسي الغرف الأخرى في غير صالات التصنيع على أن تقصر جيداً وأن تكون ناعمة الملمس ولا يتخللها الماء وسهلة التنظيف وخالية من التثوات والزوايا في أمكنة اتصال الجدران التي يتجمع عليها الغبار .
٦/٣ أن تتوفر مغاسل أيدي مثبتة على الجدران في صالات التصنيع والتجهيز بأعداد كافية وأن تزود بوسائل التنظيف والتجفيف الصحي والماء الساخن والبارد باستمرار حسب متطلبات الصناعة .
٦/٤ أن تكون المرافق الصحية مبلطة بالبلاط الصيني من الأرض الى السقف .

٧- السقف :

- ٧/١ أن لا تلتصق به الأوساخ
٧/٢ أن يكون سهل التنظيف ولونه فاتح
٧/٣ أن يمتص الرطوبة حسب متطلبات الصناعة
٧/٤ أن يكون مقصوراً وناعماً ما لم يقتض هيكل البناء ونوع الصناعة والأدوات وخطوط الانتاج غير ذلك وبموافقة مسبقة من جهة الترخيص .
٧/٥ أن لا توجد زوايا في موقع اتصال السقف بالجدران
٧/٦ أن يكون سقف صالات التصنيع عازل للحرارة اذا كانت الحرارة ناتجة من وسائل التصنيع على أن يدهن السقف في هذه الحالة بدهان صلب فاتح اللون .

٨٠ المصصلات :

- ٨/١ أن تكون كافة المصصلات الداخلية مصممة بشكل بسيط غير معقد .
٨/٢ أن تكون المصصلات محكمة الالتصاق

٨١ الأبواب :

- ٩/١ أن تكون من سطح مستوي دون بروز عليه
٩/٢ أن تفتح الأبواب الخارجيه الى الخارج وتقفل تلقائياً
٩/٣ أن يغطي السطح السفلي للأبواب الخشبيه الجانبى الباب لوحات معدنيه واقية على أن لا يقل ارتفاعها عن عشرة سنتمترات .

- ٩/٤ أن تزود الأبواب الخارجيه بأبواب منخلية يا لا يقل عن ستة فتحات في السنتمتر المربع الواحد وأن تكون مانعه لدخول الحشرات والقوارض .
٩/٥ أن تكون الأبواب محكمة الاغلاق وغير ماصه

٨٠ الشبائيك :

- ١٠/١ أن يكون موقع الشبائيك بحيث يسهل تنظيفها من الداخل والخارج .
١٠/٢ أن تميل عتبات النوافذ الداخليه وأن يكون ميلها والمخدارها بزاوية ٤٥ درجة لمنع استعمالها كأرفف .
١٠/٣ أن تزود جميع الشبائيك بسلك منخلي يا لا يقل عن ستة فتحات في السنتمتر المربع الواحد وأن تكون مانعه لدخول الحشرات والقوارض .
١٠/٤ أن تكون محكمة الاغلاق

٨١ التهويه :

- ١١/١ أن تكون التهويه كافيه في جميع الغرف والصالات لحفظ الغرف بارده ولازالة أية أبخره أو بخار ماء في صالات التصنيع وللمنع تواجد العفونه الظاهره أو روائح غير مرغوبه أو أبخره زائده متكتفه .
١١/٢ يفضل أن يتم تكييف الهواء في الغرف المختلفه اذا كانت التهويه الطبيعيه لا تكفي للقيام بالمطلوب وأن تزود صالات التصنيع بمراوح ماصه للأبخره الغازيه وبخار الماء والحراره الناتجه في المؤسسه على أن تكون سهله التنظيف وتنظف دورياً .
١١/٣ أن لا يكون اتجاه جريان الهواء من المواقع المتسخه الى المواقع النظيفه .

- ١٢/١ أن تزود كل غرفة وصاله بانارة طبيعيه أو اصطناعيه كافيه للغرض الذي من أجله ستستعمل .
- ١٢/٢ أن تتوفر الانارة في كل مكان من المؤسسه بشكل كاف يسمح بالرؤيه بقصد التنظيف واجراءات التفتيش الصحي وبحيث لا توجد زوايه أو ممر مظلم .
- ١٢/٣ أن تزود اللمبات في صالات لتصنيع بأغطيه واقيه
- ١٢/٤ أن توضع لمبات الانارة الاصطناعيه في مواقع مناسبة بحيث لا تحدث زوغان في البصر أو خيالات وأن يكون الضوء الناتج عن الانارة الاصطناعيه طبيعيًا من حيث اللون بحيث لا يؤثر على لون المواد الغذائيه المصنعه ويعكس عليها ألوانا تظهرها بغير لونها الحقيقي (أن وضع نقط انارة صغيره متعدده بدلاً من ضوء واحد كبير يمنع حدوث ذلك) .
- ١٢/٥ أن يستعمل ضوء الفلورسنت في هذه المؤسسات .
- ١٢/٦ أن يسلط ضوء فوق طاولات تحضير الأغذيه وفوق كافة مناطق تجهيز وتصنيع الأغذيه ، علماً بأنه من الضروري أن تكون الانارة متماثله نسبياً في كافة مواقع المؤسسه .

- ١٣/١ أن يتم التفتيش الدوري الذاتي المنتظم لاهلاك الحشرات لمنع تلوث الأغذيه بالذباب والصراصير والنمل وغيرها من الحشرات .
- ١٣/٢ أن يتم اهلاك القوارض والحشرات بالوسائل المختلفه المقبوله صحياً على أن يقوم بذلك أشخاص مختصون مخولون ، لمنع تلوث الغذاء ، واستعمال المبيدات فقط في حالة عدم جدوى استعمال الاجراءات الوقائيه الأخرى .
- ١٣/٣ أن تحفظ كافة المطهرات والمبيدات الحشريه وغيرها من المواد السامه في خزانه خاصه مقفله يحتفظ بمفتاحها الموظف المسؤول فقط منعاً لاحتمال تلوث الغذاء بمحتوياتها وأن يتم تداولها واستعمالها بطرق مأمونه توافق عليها السلطات المختصه .
- ١٣/٤ يجب اتخاذ الاجراءات اللازمه لمنع دخول كافة أنواع الحيوانات الى المؤسسه ومنها الكلاب والقطط والطيور وغيرها من الحيوانات الأليفة .

١٤ - الماء :

- ١٤/١ أن يكون الماء المتوفر فقط من الماء الصالح للشرب
 ١٤/٢ أن تكون المياه المستعملة مطابقه للمواصفه القياسيه
 الأردنيه الخاصة بمياه الشرب المعتمده .
 ١٤/٣ أن يتوفر الماء الساخن والبارد بكميات كافيه باستمرار .
 ١٤/٤ في حالة استعمال الماء لوحده يشترط أن تكون درجة
 حرارة الماء الساخن المستعمل في تطهير الأواني
 والأدوات والأجهزة ٨٢ درجة مئوية على الأقل .

١٥ - أحواض (التنظيف) :

إذا كانت طبيعه العمل في المؤسسة تتطلب توفر أحواض تنظيف
 وأحواض غسيل فيجب أن تكون بأعداد كافيه وأن تكون
 ملساء صلبه مستوية السطح مصنوعة من مواد مقاومه للصدأ
 ومن مواد غير سامه وسهله التنظيف .

١٦ - تصريف الفضلات :

١٦/١ أن يتم تصريف الفضلات السائله اما بربطها بالمجاري
 العامه بعد تنقيتها أو حسب الشروط الصحيه التي
 تضعها الجهات المختصه .

١٦/٢ أن يتم تصريف الفضلات الصلبه بواسطة أكياس
 القمامه الخاصه الموضوعه في أوعيه بلاستيكيه مناسبه ما
 دام ذلك ممكناً وأن توضع بأعداد كافيه في المواقع
 المختلفه من المؤسسة والتي يجب جمعها واقلها بربطها
 والتخلص منها بطرق صحيه يومياً وكلما امتلأت ، على
 أن تحفظ في حاويات محكمة الاغلاق .
 ١٦/٣ المياه العادمه :

١٦/٣/١ يجب فصل شبكة المياه الصناعيه عن شبكة
 المياه العادمه الآدميه .

١٦/٣/٢ تصريف المياه العادمه الآدميه الى شبكة
 الصرف الصحي وفي حالة كون المنطقه غير
 مخدومه بشبكة صرف صحي عامه فيجب
 تجميعها في حفر اسمنتيه مصممه (غير نفاذه)
 ونضحها بواسطة الصهاريج وطرحها في
 الأماكن التي تحددها وزارة المياه والري لهذه
 الغايه .

١٦/٣/٣ تعالج المياه العادمه الصناعيه بحيث تطابق
 تعليمات الربط على شبكة الصرف الصحي في
 حال كون المنطقه مخدومه بشبكة صرف
 صحي عامه وخلاف ذلك تعالج لتطابق
 المواصفه القياسيه الأردنيه المعتمده .

١٦/٣/٤ التقيد بالمواصفه القياسيه للمياه العادمه
 المعتمده .

كلد من الأشغال

١٦/٤ الاهتمام بكافة المخلفات الصلبة الناتجة عن المؤسسة باتباع طرق سليمة صحياً وبيئياً خلال مراحل تداولها ابتداءً من جمعها في حاويات معدة لهذه الغاية وتخزينها في أماكن خاصة (ان لزم) ونقلها بوسائل تضمن عدم تلوث البيئة والتخلص منها في مكب معتمد رسمياً وذلك وفقاً لتعليمات الجهات المختصة .

١٦/٥ ضبط الانبعاثات الهوائية من أغبره وأبخره الى الهواء الخارجي والناتجة عن عمليات التصنيع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وفقاً للحدود الاسترشادية المعمول بها من قبل الجهات المختصة .

١٧. الآلات والأدوات :

١٧/١ يجب أن تكون الآلات والمعدات والأواني والعبوات المستخدمة في مواقع تداول الأغذية أو التي تلامس الأغذية التي تعبأ بها الأغذية مصنوعة من مواد غير سامة وغير مولدة للطعم والرائحة وغير ماصة ومقاومة للصدأ والتآكل وتحمل عمليات التنظيف والتطهير المتكررة ، على أن تكون سطوحها ملساء وخالية من الخدوش والشقوق ، كما ويجب تجنب الخشب والمواد الأخرى التي يصعب تنظيفها وتطهيرها بشكل فعال .

١٧/٢ يجب أن يكون تصميم وتصنيع جميع الآلات والمعدات والأواني بشكل يمنع المخاطر الصحية ويسمح بسهولة تنظيفها وتطهيرها جيداً وأن تكون مرئية لتسهيل التفتيش عليها ، أما المعدات والآلات الثابتة فيجب تثبيتها بشكل يسمح بالوصول إليها ليسهل تنظيفها جيداً .

١٧/٣ أن يتم تمييز أي جهاز أو وعاء يستعمل لتخزين أو حفظ مواد لا تصلح للأكل أو ملوثة لمنع استعمالها لتخزين أو حفظ المنتجات الغذائية ويجب أن تكون المعدات المستخدمة في تداول الأغذية غير الصالحة والنفايات متميزة بشكل واضح عن التي تستخدم في تداول الأغذية الصالحة للاستهلاك البشري .

١٧/٤ أن تستعمل الكفوف وأغطية الرأس من قبل العاملين ويوصى أن تكون من الأنواع التي تستعمل لمرة واحدة فقط .

١٧/٥ يجب وضع برنامج خاص محدد للتنظيف والتطهير اليومي المرحلي .

١٧/٦ يُسمح باستعمال تيار الهواء البارد في مداخل المؤسسات بدلاً من الأبواب المنخلة لمنع دخول الذباب والحشرات .

١٧/٧ يجب أن يتم التفتيش المنتظم على الحشرات والقضاء عليها وينصح باستعمال الأجهزة الكهربائية للقضاء عليها .

١٧/٨ عند تصنيع المصاصات والملاعق الخشبية أو البلاستيكية والتي تستعمل في تناول الاشره والبوظه وخلاتها فيجب أن تكون مغلفة آلياً بأغلفة خاصة بذلك ، كل مصامه أو ملعقه على حده .

١٨ - للتنظيف والتطهير :

١٨/١ أن يتم التنظيف والتطهير الكامل بعد كل استعمال للعبوات التي يسمح باستعمالها مرات متعددة وكذلك الآلات والأدوات والأوعية التي تستعمل في التداول أو التصنيع أو التخزين أو النقل للمنتج بحيث يجب توفر مرافق مناسبة للتنظيف والتطهير على أن تزود تلك المرافق بالأجهزة اللازمة والمصنوعة من مواد مقاومة للصدأ وسهلة التنظيف وبشرط أن تزود تلك المرافق بالماء البارد والساخن بكميات كافية .

١٨/٢ أن تكون جميع الغرف والأماكن المستعملة لاستلام أو تصنيع أو تخزين المكونات الغذائية أو المنتج النهائي نظيفة باستمرار على أن يتم ذلك بطرق صحيحة وذلك لمنع حدوث امكانية التلوث الجرثومي أو الكيماوي أو الفيزيائي .

١٨/٣ يُنصح بإزالة عسر الماء وخاصة المستعمل في ماكينات الغسيل والتطهير الميكانيكي لمنع تسرب الأملاح على فتحاتها التي يخرج منها الماء .

١٨/٤ لا يوصى باستعمال الكلورين بتركيز يزيد عن ٤٠ ملغم في اللتر الواحد من الماء بقصد إزالة البقع حيث ان ذلك غير ضروري ويمكن أن يترك الأجزاء المعدنية .

١٨/٥ أن تغسل أوعية الفضلات وتطهر يوميا .

١٨/٦ أن تكون مواد التنظيف والتطهير موافق عليها من قبل الجهات الرسمية وأن لا تترك لون أو رائحة أو بقايا على الآلات والأجهزة والأدوات المستعملة .

١٩ - طرق التصنيع :

١٩/١ أن تتم عمليات التصنيع والتعبئة آلياً ما أمكن ذلك أو باستعمال الأجهزة والآلات والمعدات التي تحول دون حصول أي تلوث للمنتج النهائي ولا يسمح باستعمال الأيدي في لمس الغذاء الا في حالات الضرورة القصوى لانجاز العمل وأن تستعمل أدوات بدلاً من لمسه مثل القفازات والملاعق والشوك والسكاكين .

١٩/٢ ١٩/٢/١ يجب اجراء جميع عمليات الانتاج بما في ذلك التعبئة بدون تأخير غير ضروري وتحت ظروف تمنع احتمال حدوث التلوث أو التلف التدريجي أو تكوين أحياء مجهرية ممرضة أو مسببة للتلف .

١٩/٢/٢ أن تكون طرق تصنيع وتعبئة وتعليب وتغليف وتخزين الأغذية بشكل يمنع تلوثها ولا تساعد على التلف التدريجي أو الفساد للمنتج النهائي من وجهة صحيحة . أن تتوفر وسائل غسل الأيدي في كل غرفه وفي أمكنة وضالات التصنيع بما فيها الماء الساخن والبارد الجاري والصابون ووسائل صحيحة فعالة لتنشيف الأيدي .

٢٠ المراقبة الصحية للغزائيه :

٢٠/١ على المعمل أو المصنع التأكد من توفر المراقبة الصحية الكافية على المواد الخام وعلى المنتجات النهائية .
٢٠/٢ على المعمل أو المصنع أن يقوم بإجراء الفحوص الحسية والكميائية والجراثيمية على المواد الخام وعلى المنتجات النهائية للتأكد من سلامتها وصلاحياتها للاستهلاك البشري .

٢٠/٣ أن تتوفر السجلات والأضابير التي تثبت ان كافة الفحوص اللازمة قد أجريت وأن تكون هذه السجلات والأضابير والنتائج المخبرية جاهزه للتفتيش عليها من قبل الجهات المختصة .

٢١ وسائل التبريد والتجميد للصناعات والمنتجات التي تتطلب ذلك :

٢١/١ أن تتوفر الوسائل اللازمة لحفظ المواد الخام الأولية أو المنتج النهائي لتبقى مبرده أو مجمده حسب حالتها .
٢١/٢ أن تكون التجهيزات اللازمة لذلك مصممه بشكل لا تحدث تلوثاً في الغذاء أو غش به .
٢١/٣ أن يوضع بداخل كل غرفة تبريد أو ثلاجه ميزان حراره موافق عليه من قبل الجهات المختصة وذلك في أسخن موقع من الغرفه وتزود كل غرفه بوسائل قراءة درجة حرارتها الداخليه من الخارج .

٢١/٤ أن يتم مراقبة وتسجيل درجة حرارة كل غرفه صباحاً وظهراً ومساءً يومياً وأن يكون سجل الحراره جاهزاً للتفتيش عليه في كل حين .

٢١/٥ أن تكون درجة حرارة وسائل التبريد والتجميد حسب متطلبات تخزين الماده الغذائية الموجوده بداخلها والمقرره من الجهات الرسميه المختصة بشرط أن يكون في مقدور وسائل التبريد والتجميد أن تخفض درجة حرارتها الى درجه واحد مئويه تحت الصفر والى أربعين درجه مئويه تحت الصفر وذلك لغايات التبريد والتجميد السريع على التوالي .

٢١/٦ أن توضع الأغذيه على قواعد خشبيه أو بلاستيكيه أو بأقفاص معدنيه لا تلوث المنتج قويه ونظيفه أو على ارفف مستوفيه للشروط الصحيه ومخصصه لهذا الغرض وأن يمنع الاكتظاظ بداخل الثلاجات وأن يتم التوضيب حسب الشروط الصحيه المتعارف عليها بحيث يصل التيار الهوائي البارد الى كل جزء من كل ماده غذائيه مخزونه وأن تبقى الثلاجه نظيفه باستمرار .

٢١/٧ تخصص ثلاجه خاصه لكل نوع من أنواع الأغذيه التاليه للصناعات والمنتجات التي تتطلب ذلك :

- أ. منتجات الالبان
- ب. اللحوم
- ج. الأسماك
- د. الفواكه
- هـ. الخضروات
- و. الحلويات

٢١/٨ أن لا يتم حفظ أو تخزين أية أغذية خام غير مصنعة مع أية أغذية مصنعة في ثلاجه واحده وتحت اي ظرف من الظروف .

٢١/٩ أن يتم تفريغ فريزرات وثلجات الأغذية المصنعة بأنواعها واشكالها وغسلها جيداً كلما لزم والمحافظة عليها نظيفة ومرتبـة باستمرار ، علماً بأن توفر مذيـب الثلج الاتوماتيكي بها يعتبر هاماً ورئيسياً .

٢١/١٠ لا يسمح باستعمال المطهرات لتنظيف أو لتطهير الثلاجات من الداخل منعاً لتلوث وتلف الأغذية المخزونه .

٢١/١١ أن يتم اذابة الثلج أوتوماتكياً في المؤسسات الحديثه المراد ترخيصها لأول مره .

٢١/١٢ أن يتوافق موعد التنظيف مع موعد اذابة الثلج في المؤسسات القديمه المراد تجديد ترخيصها .

٢١/١٣ أن يمتنع عن تخزين أو استعمال أية أغذية انتهت مدة صلاحيتها حسب مدة الصلاحيه التي تقررها الجهات المختصة .

٢١/١٤ أن يتم استهلاك القديم قبل الجديد من الأغذية المخزونه منعاً لفقدان الأغذية القديمه جزءاً من قيمتها الغذائية اذا طالت مدة تخزينها ومنعاً لحدوث تغييرات طبيعيه بها كتغيير اللون مثلاً وخاصة في الأغذية المجمده .

٢١/١٥ ينصح بعدم تخزين الأغذية المجمده المصنعه لأكثر من ثلاث أشهر من تاريخ تصنيعها أو تجهيزها وخاصة الأغذية المطبوخه .

٢١/١٦ أن لا يوضع في الثلاجات أو الفريزرات أغذية ساخنة الا بعد أن يتم تبريدها خلال مدة لا تزيد عن ساعه ونصف والى درجة حراره لا تزيد عن ٣٠ درجة مئوية منعاً لارتفاع درجة حراره الأغذية المخزونه بها مسبقاً وبالتالي تقليل كفاءة الثلاجه في التبريد .

٢١/١٧ ينصح باستعمال ثلاجات التبريد المتحركه الخاصه بتبريد الأغذية الساخنه الى ٤ درجات مئوية تخزن بعدها الأغذية المبرده في الثلاجات .

٢١/١٨ أما الأغذية المصنعه الجاهزه والأغذية المصنعه المراد حفظها بالتجميد فيجب تبريدها وتجميدها لتصل درجة حرارتها الى درجة حراره التخزين المقرره لها وهي ١٨م تحت الصفر باسرع وقت ممكن بعد اعدادها مباشره بطريقه تحافظ على صفاتها الطبيعيه والحسيه .

٠٢٢ (التخزين غير البرو)

٢٢/١ أن تتوفر الأماكن الخاصه لتخزين المواد الأوليه والحبوات والمنتجات النهائيه كل على حده وأن تتوفر غرفة خاصه لتخزين أو حفظ الأجهزة والأدوات .

٢٢/٢ أن تكون هذه الأماكن نظيفه وصحيه ومصانه جيداً وأن تكون انارتها وتهويتها جيده ، علماً بأن درجة الحراره المثلى لتخزين الأغذية غير سريعة التلف هي ١٦ درجة مئوية فوق الصفر وأن لا تزيد عن ٢٠م فوق الصفر وينصح بقوة باستعمال الحوامل المتحركه ذات الأرفف للتخزين والمصنوعه من الستينيليس استيل على أن يكون الرف السفلي مرتفعاً عن الارض بما لا يقل عن ٢٥ سنتيمتراً .

٢٢/٣ أن تستعمل طرق التخزين الحديثه التي تقلل من التلف وتمنع التلوث .

٢٢/٤ أن تستعمل الأرفف والخزائن والقواعد الخشبيه عندما يكون ذلك ضرورياً لوقاية المواد من التلوث بحيث يمكن الدوران حولها لتسهيل عملية التنظيف ولتسهيل عملية القيام بالتفتيش وأن تتوفر ممرات بين سترات الأغذيه .

٢٢/٥ أن لا توضع الأغذيه على الارض مباشره بغض النظر عن نوعية عبواتها وكيفيتها وأن لا تصل الى السقف بل تبعد عنه ٧٠سم على الأقل وان لا تلتصق بالجدران بل تبعد عنها بما لا يقل عن ٥٠ سم .

٢٣ شروط نقل الأغذيه من وإلى المؤسسة :

٢٣/١ أن تصنع وأن تستعمل السيارات ووسائل النقل بحيث تمنع تلوث أو فساد حمولتها من الأغذيه .

٢٣/٢ أن تبقى السيارات ووسائل النقل نظيفه ومصانه جيداً باستمرار .

٢٣/٣ أن لا تستعمل السيارات ووسائل النقل المخصصه للمواد الغذائيه لنقل مواد غير غذائيه سامه أو ضاره تسبب تلوث الأغذيه أو تلفها .

٢٣/٤ أن تكون السيارات أو وسائل النقل مجهزه بشكل ينكها من تأمين درجة حرارة التجميد و / أو التبريد المقدره بحيث يبع الماده الغذائيه المنقوله منها كانت المسافه أو المده الزميه .

٢٣/٥ أن يتم الغسيل والتنظيف والتطهير الداخلي للسياره المبرده بعد انتهاء العمل اليومي باستعمال محلول منظف مصرح به من الجهات الصحيه .

٢٣/٦ أن تزود السيارات المبرده أو المستعمله لنقل المجمدات بأجهزه لتسجيل درجة حراره آلياً أثناء نقل الأغذيه المبرده أو المجمده .

٢٤ سيارات ووسائل نقل الماء :

٢٤/١ أن تحوز على الشروط الصحيه المطلوبه بغض النظر عن شكل وحجم وسائل نقل الماء .

٢٤/٢ أن لا تستعمل لأي غرض آخر سوى نقل الماء وأن تصمم وتصان بحيث لا يصل الى الماء أي ماده خارجيه أو يحدث تأثيراً بها نتيجة التداول والنقل .

٢٤/٣ أن تصنع الصهاريج من ماده ملساء قويه مقاومه للتآكل وأن تصمم بحيث لا يبقى بها أية رواسب عندما يتطلب تفريغها وأن تكون جميع سطوحها مستديره .

٢٤/٤ أن تكون لها أغطيه يصبح من الممكن عند فتحها الوصول بشكل كلي الى داخل الصهاريج بقصد التنظيف والصيانه .

٢٤/٥ أن تكون فتحات منافذ مياه الصهريج الفائضه وأنباب التهويه في وضع يجعل الشفط المباشر لاجرة العدم وخلافه متعذر أثناء تشغيل المحرك .

كل من الأهل

٢٤/٦ أن توجد حنفية خاصه متصله بجوف الصهريج لأخذ عينات من الماء بواسطتها .

٢٤/٧ أن تكون مسامات فتحات التعبئة والتفريغ ذاتية الأحكام بلا عوده وأن تكون من الأنواع سريعة الفتح ولها أغطية خاصه لاستعمالها اثناء التوقف عن العمل .

٢٤/٨ أن تصنع البرايش من ماده غير سامه لا ينفذ من خلالها الماء وتحمل الاستعمال المتواصل ولا تعطي طعاماً للماء .

٢٤/٩ أن تغطي وتحفظ فتحات البرايش من التلوث أثناء التوقف عن العمل اما باستعمال غطاء لها أو بغمرها في وعاء من الماء المضاف اليه الكلورين بشكل زائد .

٢٤/١٠ أن يتم غسل البرايش من الداخل قبل كل استعمال وذلك بضغط قليل من الماء عبره .

٢٤/١١ أن يتم تنظيف وتطهير سيارات ووسائل نقل الماء اسبوعياً وبانتظام .

٢٤/١٢ أن يتم التطهير مره واحده اسبوعياً على الأقل وذلك

بتلء الصهريج بمحلول الفانض من الكلورين بمعدل ٥٠ ملجرام لكل لتر على أن يبقى المحلول في الصهريج لمدة نصف ساعه على الأقل بحيث يتم تفريغ الماء بواسطة البرايش وليس بواسطة المصرف حيث يتم بعد ذلك فتح مصرف الصهريج ويتم شطف الصهريج من الداخل بياه صالح للشرب .

٢٤/١٣ لا يسمح باستعمال كلور هيكسيدين في عملية التطهير ٢٤/١٤ لأجل الحصول على فائض الكلورين بمعدل ٥٠ ملجرام لكل لتر فانه يترتب معرفة النسبه المثويه لتركيز الصوديوم هايوكلورايت أو الكالسيوم هايوكلورايت المراد استعماله .

٢٤/١٥ عندما تكون النسبه المثويه لتركيز المحلول المراد استعماله تعادل ١٠٪ فانه يجب أن يضاف ٣٠٠ مللتر منه لكل ٥٠٠ لتر من الماء حيث تعطي هذه الخلطه بالنتيجه ٦٠ ملجرام هايوكلورايت في اللتر الواحد وبعد بضع دقائق تصبح ٥٠ ملغرام في اللتر حسب المطلوب ، أما عندما تكون النسبه المثويه لتركيز محلول الكلورين المراد استعماله يعادل ٥٪ فانه يجب مضاعفة كمية الصوديوم أو الكالسيوم هايوكلورايت التي تضاف ليصبح ٦٠٠ مللتر منها لكل ٥٠٠ لتر من الماء .

٢٤/١٦ يمكن زيادة التركيز في الخليط المطهر وحتى تصبح ٢٠٠ ملجرام في اللتر الواحد اذا وجد ذلك مناسباً أكثر ، وفي هذه الحاله فان الزمن المطلوب لابقاء الخليط في الصهريج يصبح ثلاث دقائق بدلاً من نصف ساعه .

كل من الأول

٢٤/١٧ أن يتم جلي وفرك داخل الصهريج لازالة الرواسب بمعدل مره واحده شهرياً ، وذلك اما باستعمال فرشاة شعيراتها صلبه بعد غمسها في محلول قوي مركز من الصوديوم هايپوكلورايت على أن يتكرر الغمس في المحلول مراراً أثناء عملية الجلي ، واما باستعمال تيار من البخار اذا كان ذلك مناسباً ومن ثم شطف الصهريج بـاء نظيف ، ومن ثم اعاده المعالجـه بمحلول الهايپوكلورايت بالطريقة المذكوره في البند ٢٤/١٢ .

٢٤/١٨ أن يلصق على الصهريج تعليمات التنظيف والتطهير لصهاريج الماء لرجوع الموظف المختص اليها عند قيامه بذلك وأن تسجل تواريخ عمليات التنظيف والتطهير مقابل توقيع القائم بهذه العمليات في دفتر خاص جاهز للتفتيش عليه ويبقى في السياره باستمرار .

٢٥- المتداولون بالغذاء :

٢٥/١ تقع المسؤوليه على ادارة المؤسسه في التأكد من عدم تشغيل اشخاص لا يحملون شهادات صحيه أو مرضى بشكل واضح أو مصابون بجروح ملوثة أو بقروح مفتوحة أو باصابات أخرى على الأجزاء المكشوفه من الجسم في أماكن التداول .

٢٥/٢ أن يلبس العاملون في أي من خطوط التداول بالغذاء لتصنيعه ألبسه خارجيه وأغطية رأس نظيفه وجزومات كاوتشوك بيضاء تبقى في المؤسسه بعد انتهاء العمل وأن تحفظ منفصله كلياً عن الملابس الشخصيه وعن الغذاء .

٢٥/٣ أن يارس العاملون عادات صحيه مقبوله وأن يمتنعوا عن الأكل والتدخين ومضغ التبغ والنخع في أماكن التداول بالغذاء .

٢٥/٤ أن لا يتم تشغيل أي متداول بالغذاء ما لم يبرز مسبقاً شهادته صحيه لم يمض على الفحص الطبي بها أكثر من شهر واحد ولم يمض على الصورة الشعاعية أو التنظير الشعاعي أكثر من سنه واحده تثبت خلوه من الأمراض ، تحفظ في المؤسسه وتكون جاهزه للتفتيش عليها في كل حين على أن يتم تجديدها كل ستة أشهر .

٢٥/٥ يشمل المتداولون بالغذاء جميع الأشخاص الذين يعملون في الخدمه العامه لتزويد الماء أو يعملون في أي مؤسسه أخرى أو مكان يتم به تحضير أو تعبئة ماء الشرب .

٢٥/٦ ٢٥/٦/١ أن يسبق اعطاء الشهاده الصحيه بالخلو

من الأمراض للمتداولين الجدد بالغذاء ، وللقدامى للفحص الطبي لاثبات خلوهم من الأمراض والاصابات التي تتمكن من الانتقال الى الانسان بواسطه الغذاء مثل التيفويد والباراتيفويد واسهالات السالمونيلا والديزنتاريا أو غيرها من الأمراض المعويه المعديه والتهاب الكبد الوبائي ، وأن يشمل الفحص الطبي القيام بالتالي كحد أدنى .

٢٥/٦/٢ القيام بالفحص الطبي الذي يغطي كافة النقاط المطلوبة في النموذج المبين في الفقرة ٢٦/٦/١٠

٢٥/٦/٣ أخذ صورته شعاعيه أو تنظير شعاعي للرئتين اذا لم يتم القيام بذلك خلال الاثني عشر شهراً الماضيه واجراء فحص التيوبيركلين في الحالات التي يراها الطبيب ضروريه .

٢٥/٦/٤ فحص عينه من البراز للسالمونيلا والشيجلا والكوليرا والطفيليات والديدان المعويه .

٢٥/٦/٥ قيام الطبيب بأية فحوصات طبيه اضافيه يراها ضروريه لاعطاء الشهاده المطلوبه .

٢٥/٦/٦ يتم الفحص الطبي كل ستة أشهر والفحص الشعاعي للرئتين مره بعد مضي سنتين على الفحص الأول .

٢٥/٦/٧ المتداولون بالغذاء الذين توقفوا عن هذا العمل لمدة سنه واحده أو أكثر يتم فحصهم طبياً كالذين يتم ترخيصهم لأول مره .

٢٥/٦/٨ أن لا يلمس الغذاء بالأيدي الا في حالات الضروره القصوى لانجاز العمل وأن تستعمل أدوات بدلاً من لمسه كالملاعق والملاقط والشوك والسكاكين

٢٥/٦/٩ يُحظر لبس الحلي ما عدا الدبله أثناء التداول بالمواد الغذائيه غير المغلفه منعاً لتلوث الغذاء المنتج .

٢٥/٦/١٠ نموذج الفحص الطبي الواجب تعبئته عند الرغبة في استخدام متداولين جدد بالغذاء ، وكذلك عند تجديد الشهاده الصحيه للمتداولين القدامى هو كالتالي أ، ب، ج تحفظ لدى الطبيب .

هكذا من الأشهر

تعليمات معدلة للتعليمات الصادرة بمقتضى أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ استناداً إلى الصلاحية المخولة إلى بموجب المادة (٥٠)، والقانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥.

أولاً: - تلغى التعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٤ الخاصة بالتصدير وتستبدل بالتعليمات التالية:

تعليمات صادرة بمقتضى أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ والقانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٥) لسنة ١٩٩٥.

تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٥ خاصة بالتصدير

استناداً إلى الصلاحية المخولة إلى بموجب المادة (٥٠) وعملاً بأحكام الفقرة ٢/١ من القانون الأصلي / قانون الضريبة العامة على المبيعات والمادة (٥) من القانون المعدل / قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٥) لعام ٩٥ تتبع التعليمات التالية :-

أولاً: - على المصدر عند قيامه بتصدير السلع وفقاً لأحكام المادة (٦) من القانون الأصلي / قانون الضريبة العامة على المبيعات والمادة (٥) من القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات اتباع الإجراءات التالية :-

الإجراءات الخاصة بتصدير السلع

١ - ينظم بيان جمركي أصولي بالبضاعة المراد تصديرها للخارج وذلك عن طريق أي مركز جمركي معتمد لغايات التصدير دون حاجة لأخذ موافقة مسبقة من الدائرة لغايات قانون الضريبة ، على أن يتم تدوين الرقم الضريبي على البيان الجمركي .

٢ - يرفق بالبيان الجمركي قائمة البيع (الفاتورة) وشهادة المنشأ وأذن التصدير الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة ما لم يكن المصدر معفي من الحصول على إذن تصدير .

٣ - تتضمن فاتورة البيع جميع العناصر المتعلقة بوصف البضاعة المراد تصديرها والتي يجب تدوينها في بيان الصادر تمهيداً لتنزيلها من الرصيد على أن يتم احتساب قيمة الضريبة المقررة على متن البيان وفق أحكام القانون .

٤ - يتم ختم نسخة من بيان الصادر من قبل مركز التخليص بحيث تكون واضحة ومقروءة وتسلم للمصدر الذي يقوم بحفظها لتنظيم قيوده بموجبها ولغايات التدقيق الرسمي اللاحق .

٥ - يجب على المصدر أن يلتزم بالشروط الصادرة عن مديرية المواصلات والمقاييس بما فيها وسم البضاعة المصدره بعبارة (للتصدير) .

٦ - ترسل النسخة الأولى من البيان الجمركي لدائرة الجمارك معنونه إلى مديرية الضريبة العامة على المبيعات .

ثانياً: - على المصدر الاحتفاظ بالمستندات المتعلقة بالبضاعة المصدره بما في ذلك بيان الصادر من المركز الجمركي المختص أو أية شهاده رسميه من الجمارك تقوم مقامه .

ثالثاً: - يجوز أن يتم التصدير عن طريق طرف آخر غير المنتج شريطة ما يلي :-

أ - حصول الطرف الآخر على فاتوره ضريبية من المنتج المسجل وأن يدون عليها عبارة للتصدير .

ب - مراعاة الإجراءات الخاصة بتصدير السلع .

هكذا من الأشهر

وأيضا :- إجراءات تسديد بيان الصادر

١ - تبرز شهادة الوصول الأصوليه أو نسخ بيانات الصادر ، مظهره من بلد المقصد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التصدير وذلك لغايات رد الضريبة وتسديد القيود وفقا لما يلي :-
 أ - إبراز شهادة وصول من بلد المقصد أو نسخة بيان الصادر مظهره أصولا من أول مركز جمركي مجاور إذا كان مركز الخروج بر ١ .

ب - إذا كان مركز الخروج يحرا فتقبل نسخة بيان الصادر الموقعه والمختومه من قبطان الباخرة وموظف الجمارك المختص بما يفيد أن البضاعة شحنت بالباخرة بإشرافه بالاضافة الى نسخة بوليصة الشحن .

ج - إذا كان مركز الخروج جوا فتبرز نسخة من البيان الصادر تتضمن شهادة من مدير جمرک المطار أو مساعده بما يفيد أن البضاعة أودعت في الطائره بالاضافه الى إبراز نسخة من بوليصة الشحن .

٢ - تحدد مهلة وصول بيان الصادر لمركز الخروج بخمسة أيام من تاريخ انتهاء الاجراءات الجمركيه المتعلقة ببيان التصدير .

خامسا :- تلغى التعليمات رقم (١) لسنة ١٩٩٤ الخاصه بالتصدير .

سادسا : يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريد الرسميه .

وزير المالية

باسل جردانة

ثانيا :- تلغى التعليمات رقم (٣) وتستبدل بالتعليمات التاليه

تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٥ الخاصة بنموذج طلب التسجيل والبيانات الواجب الباتها فيه والشروط والقواعد والمدد والاعلانات والاجراءات.

استنادا الى الصلاحيه المخوله الي بموجب الماده (٥٠) وعملها بأحكام الققره (هـ) من الماده (١٣) من القانون الأصلي / قانون الضريبة العامه على المبيعات والماده (٧) من القانون المعدل لقانون الضريبة العامه على المبيعات رقم (١٥) لعام ١٩٩٥ تتبع التعليمات التاليه :-

١ - لغايات التسجيل ، يعتمد النموذج رقم (١) الصادر عن الدالره بكتابة البيانات الوارده فيه .

٢ - يلزم بتقديم طلب التسجيل كل من :-

- أ - المنتج الصانع الذي بلغ أو جاوز حجم مبيعات من السلع الخاضعه للضريبة حد التسجيل .
- ب - مورد الخدمه اذا بلغ أو جاوز نظير خدماته المؤداه الخاضعه للضريبة حد التسجيل .
- ج - المستورد لسلع خاضعه للضريبة مهما كان حجم مستوردااته ، الا اذا كان الاستيراد للاستعمال الشخصي .
- د - لا تسري أحكام التسجيل في جميع الأحوال على المنتجين أو مؤدي الخدمه أو المستوردين الذين يقتصر نشاطهم على سلع أو خدمات معفاة .

٣ - أ - تحدد فترة التسجيل بشهر واحد من تاريخ الاعلان عن بدء تطبيق قانون الضريبة العامه على المبيعات ويتم الاعلان عن ذلك في الصحف المحليه .

ب - تحدد فترة التسجيل بشهر واحد من تاريخ الاعلان عن بدء تطبيق القانون رقم (١٥) المعدل لقانون الضريبة العامه على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ ، للخدمات التي تم اخضاعها للضريبة بموجبيه ويتم الاعلان عن ذلك بالصحف المحليه .

٤ - يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي من غير المكلفين أن يتقدم طوعيا الى الدالره لتسجيل اسمه وبياناته على الانموذج رقم (١) المشار اليه اعلاه ، وفي حالة تسجيله يعتبر مخاطبا بأحكام القانون ويتبع في التسجيل الاجراءات والقواعد المنصوص عليها في المواد اعلاه .

٥ - تقدم طلبات التسجيل على النموذج المعتمد لمديرية الضريبة العامة على المبيعات في دائرة الجمارك ويسجل في ديوان الدائرة وفي حال كون طالب التسجيل شخصا معنويا فيتوجب إرفاق شهادة تثبت أن موقع الطلب هو الشخص المفوض بالتوقيع نيابة عن الشركة .

٦ - تقوم الدائرة بمراجعة طلب التسجيل للتأكد من استيفائه للبيانات المطلوبة فان تبين أثناء المراجعة عدم استيفاء بعض البيانات المطلوبة ، على الدائرة قيده بصفة مبدئية وإبلاغ المكلف فورا لاستكمال بيانات طلب التسجيل خلال المدة المحددة في الطلب . وتفيد طلبات التسجيل المستوفاه أو التي يتم استيفؤها بعد استكمال البيانات ، في السجل المعد لهذا الغرض بالدائرة .

٧ - تعين الدائرة رقم تسجيل للمكلف يثبت على الشهادة التي يتم إصدارها اشعارا بالتسجيل .

٨ - تصدر شهادة التسجيل المنصوص عليها في المادة (١٣) فقره (هـ) من القانون وفقا للنموذج رقم (٢) وتعتمد من مدير عام الدائرة أو من ينيبه وتختتم بالخاتم الرسمي للدائرة وفقا للنموذج رقم (٣) (اشعار التسجيل) وعلى المسجل وضع الشهادة في مكان ظاهر للبيان طوال الوقت وصورة مصدقه عنها في الفروع التابعة له .

٩ - تصدق الصور عن الشهادات من الدائرة لقاء رسم مقداره دينار واحد .

١٠ - يجب على المسجل في حالة فقد أو تلف الشهادة أن يطلب استخراج صورة رسميه عنها .

١١ - أ - على المسجل أن يبلغ الدائرة خطيا خلال شهر بأي تغييرات تحدث على بيانات طلب التسجيل ، كالاسم والعنوان وطبيعة النشاط ... الخ . ويستخرج شهادة تسجيل جديده بذات رقم التسجيل متضمنه البيانات الجديده مع اعادة شهادة التسجيل السابقه .

ب - اذا رغب المسجل اجراء أي تعديل في ملكية نشاطه فعليه أن يتقدم بطلب للدائرة لأخذ موافقتها المسبقه على ذلك وبعد تسديد كافة الالتزامات على نشاطه .

١٢ - يجوز لأي مسجل فقد شروط التسجيل التي يتطلبها القانون أن يتقدم بطلب خطي الى الدائرة لالغاء تسجيله وعلى مدير الدائرة أو من ينيبه أن يلغي تسجيل مقدم الطلب اعتبارا من تاريخ آخر يوم في الفتره الضريبية التي صدر فيها قرار الالغاء ، وعلى الدائرة أن تبلغ مقدم الطلب بتاريخ الغاء التسجيل بكتاب رسمي .

١٣ - على كل مسجل يتوقف كلياً عن مزاولة جميع الأنشطة الخاضعة للضريبة أو تصفيتها أن يبلغ الدائرة فورا بذلك . وتقوم الدائرة بالغاء التسجيل اعتبارا من تاريخ آخر يوم في الفتره الضريبية التي تم خلالها التوقف عن ممارسة النشاط الخاضع للضريبة ويبلغ بكتاب رسمي .

١٤ - يجوز للدائرة إلغاء تسجيل أي شخص تم تسجيله بناء على طلبه اذا ثبت عدم قيامه بممارسة النشاط الوارد بطلب التسجيل .

١٥ - في حالة تحقيق المسجل لمبيعات أقل من حد التسجيل المقرر وفقا لأحكام القانون والتي تسجيله بناء على طلبه مع استمراره في مزاولة النشاط ، تستحق الضريبة على السلع التي في حوزته وقت إلغاء التسجيل .

١٦ - على المسجل التقيد بالتعليمات أعلاه .

١٧ - تلغى التعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ الصادره بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ . ويعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية

باسل جردانة

هكذا من الأشهر

ثالثاً :- تلغى التعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ الخاصة بالفواتير والدفاتر والسجلات وتستبدل بالتعليمات التالية.

تعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ الخاصة بالفواتير والدفاتر والسجلات استناداً الى الصلاحيه المخوله الي بموجب المادة (٥٠) وعملها باحكام المادة (١٨) من قانون الضريبة العامه على المبيعات لسنة (١) سنة ١٩٩٤

تتبع التعليمات التالية :-

١- الفواتير :-

١- يلتزم المسجل بتحرير فاتوره ضريبه عند بيع سلعه او أداء خدمه خاضعه للضريبه ، وله في حالات البيع لشخص غير مسجل أن يحرر الفاتوره موضحاً بها اجمالي قيمة السلع أو الخدمة المباعة شامله الضريبه وتكون الفواتير من أصل ونسخ يسلم الاصل الى المشتري وتحفظ النسخ لدى المسجل ويجب ان تكون الفواتير مرقمه بأرقام متسلسله طبقاً لتواريخ تحريرها وان تتضمن :-

- رقم متسلسل للفاتوره وتاريخ تحريرها .
- اسم المسجل وعنوانه ورقم التسجيل .
- اسم المشتري وعنوانه ورقم تسجيله ان كان مسجلاً أو معروفاً .
- بيان السلعه أو الخدمة المباعة وقيمتها ، وفئة وقيمة الضريبة المقرره مع بيان اجمالي قيمة الفاتوره .

٢- يجوز للدأله تعديل تلك البيانات الوارده أو إصدار لمألاج فواتير ضريبه تتفق مع طبيعة نشاط بعض المسجلين .

٣- يتم تسجيل بيانات الفواتير بالسجل المعد لذلك لدى المسجل أولاً بأول ويتم إدراج أرقام هذه الفواتير على متن الاقرار الضريبي في الخانه المخصصه لذلك .

ب - الدفاتر والسجلات :-

١- يلتزم المسجل بامساك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمه كما يلتزم بمسك السجلات المبينه تاليا ويسجل فيها أولاً بأول العمليات التي يقوم بها وهي :-

- أ - سجل المشتريات : تتضمن بيانات فواتير الشراء أو المعاملات الجمركيه .
- ب - سجل المبيعات : يتضمن بيانات الفواتير المحرره لمبيعاته بما في ذلك فواتير مبيعاته لجهات معفاة .
- ج - سجل المردودات : يتضمن بيانات فواتير المبيعات والمشتريات المرتده من واقع بيانات اشعارات الخصم والاضافه .
- د - سجل الصادرات : تتضمن تفصيلات ارساليات الصادر بما في ذلك رقم بيان الصادر وتاريخ التصدير ومركز التصدير وجهه الوصول . ورقم كتاب التسديد وتاريخه ومقدار الضريبه الواجبه الرد

٢- يلتزم مؤدي الخدمة الخاضعه للضريبه ، المسجل بامساك سجل لمبيعاته من الخدمات يتخزن بيان الفواتير المحرره عن مبيعاته .

٣- يتوجب على كل مسجل امساك دفتر خاص (ملخص الضريبه على المبيعات) يوضح فيه اجمالي الصفقات أو العمليات المتعلقة بالضريبه موضحاً رقم كل دفتر استخرجت منه هذه الخلاصه ويجب أن يشتمل هذا الدفتر على البيانات التاليه :-

- أ - بيان اجمالي قيمة المبيعات واجمالي قيمة المشتريات بدون ضريبه .
- ب - اجمالي الضريبه على المبيعات التي حملها على مبيعاته وكذلك على مبيعات الاستعمال الشخصي أو الخاص والتصرفات الاخرى عن كل فتره ضريبه على حده .
- ج - اجمالي الضريبه على المشتريات (المدخلات) التي تخضع للخصم .
- د - قيمة التسويات من واقع اشعارات الخصم والاضافه .
- هـ - الضريبه المطلوب دفعها من المسجل عن كل فتره ضريبه بعد الخصم .

٤- تلتزم الجهات التي تقوم بنشاط التصدير أن تمسك سجلاً يتضمن بيان الصادرات .

هذه من الأشهر

٥ - يلتزم كل مسجل يقوم بالتاج سلعه من السلع الخاضعة للضريبة وفق أحكام القانون أن يمسك الدفاتر والسجلات التالية :-

- أ- سجلا لاثبات المواد الاولية الداخلة في انتاج السلعه الخاضعة للضريبة
- ب- سجلا لتقيد بيانات السلع المنتجة والعمليات التي يقوم بها
- ج- سجلا للمبيعات : ويتضمن الفواتير الضريبية المحرره لمبيعات .
- د - سجلا للمخازن ويتضمن حركة السلع داخل المخزن بموجب مستندات ادخال واخراج اصوليه وبارقام متسلسله تكون صفحات كل دفتر من الدفاتر والسجلات المشار اليها خاليه من اي فراغ أو كتابة طي الحواشي .

ج - على المسجل أن يحتفظ بهذه الفواتير والسجلات والوثائق مدة خمس سنوات .

د - يجوز للوزير وبالنسبة لبعض السلع أو الخدمات أن يحدد دفتر وسجلات وفواتير مبسطة تتفق وطبيعة السلعه أو الخدمه بناء على طلب من الصانع أو مؤدي الخدمه وتنسب من المدير .

هـ - يجوز للوزير اصدار القواعد والتعليمات والاجراءات التي تنظم اجراءات التقيد والتخزين في أجهزة الكمبيوتر وآلات تسجيل النقد .

و - لا يعتبر استعمالا للسلعه انتقال السلعه المصنعه من مرحلة انتاج الى مرحلة انتاج اخرى بين خطوط الانتاج داخل المصنع وخارجه .

ز - على المسجل التقيد بالتعليمات اعلاه .

ح - تلغى التعليمات رقم (٤) لسنة ٩٤ الخاصة بالفواتير والدفاتر والسجلات .

ط - يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية

باسل جردانة

رابعا :- تلغى التعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٩٤ وتستبدل بالتعليمات التالية :-

تعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ خاصة بخصم الضريبة

استنادا الى الصلاحيه المخوله الي بموجب المادة (٥٠) وعملا بأحكام المادة (١٩) من القانون الأصلي للضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ ، والمادة ١٠ من المعدل لقانون الضريبة على المبيعات رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥ تتبع التعليمات التالية :-

لغايات خصم الضريبة :-

١ - للمسجل خلال الفتره الضريبية أن يخصم من اجمالي الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع الخاضعة للضريبة ما يلي :-

أ- ما سبق تحميله من ضريبة على المرتجع من مبيعاته شريطة التقيد بما يلي :-

- ١ - ألا يخصم الا ما سبق دفعه من ضريبة على السلع المرتجعه .
- ٢ - أن تكون السلع المرتجعه قد تم استلامها فعلا وتقيدت بياناتها في الدفاتر والسجلات المنتظمة للمسجل ، وتم رد قيمتها الى المشتري بما فيها الضريبة أو تسجيلها لحسابه بدفاتر المسجل .

ب - ما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلات انتاجه الخاضعة للضريبة شريطة التقيد بما يلي :-

١ - حيازته فواتير ضريبية لمشترياته من مدخلات انتاجه ودفعه لقيمتها بما في ذلك الضريبة المتحققة للسلع المشتراه محليا خلال الفتره الضريبية .

٢ - إبراز صور عن بيان الوضع في الاستهلاك والوصول المالي العائده لمدخلات انتاجه من السلع المستورده .

٣ - أن يتم خصم الضريبة على السع الداخلة في الصنع سواء كانت مشتراه محليا أو مستورده وفق معادلة التصنيع المعتمدة من قبل الدائرة لهذه الغاية .

٤ - إذا كانت الضريبة الواجبة الخصم تزيد عن الضريبة المستحقة على مبيعاته خلال فترة المحاسبية يتم خصم الضريبة المستحقة على المبيعات من الضريبة السابق سدادها (دفعها) على المدخلات حتى يتم استيفائها .

ج - ما سبق تحميله من ضريبة على قطع الغيار للمكانات الصناعية التي تنتج سلعا خاضعة للضريبة ويحدد لا يتجاوز ٢٪ من قيمتها سنويا .

د - ما سبق تحميله من ضريبة على الخدمات المؤداة للنشاط الخاضع للضريبة .

٢ - إذا كانت بعض مخرجات المسجل وليس كلها (خلال الفترة الضريبية) تخضع للضريبة فيتم الخصم وفق الشروط والاجراءات التالية :-

أ - يخصم اجمالي الضريبة على قطع الغيار والخدمات والمدخلات التي تستخدم فقط في صناعة منتجاته الخاضعة للضريبة سواء تمت عملية التصنيع في القتره الضريبية أو بعدها .

ب - لا تخصم الضريبة المستوفاه على قطع الغيار والخدمات ومدخلاته الداخلة في انتاج سلج معفاة من الضريبة سواء تمت عملية التصنيع خلال القتره الضريبية أو بعدها .

ج - تخصم الضريبة على قطع الغيار والخدمات والمدخلات التي تستخدم في انتاج سلج بعضها للضريبة وبعضها معفي منها (البندان أ ، ب) تبعا لنسبة المخرجات الخاضعة للضريبة الى اجمالي المخرجات ووفق معادلة التصنيع المعتمده لهذه الغايه .

د - يلتزم الصانع بتحرير اشعار اضافة بالضريبة المتحققة على قطع الغيار والخدمات ومدخلات انتاجه الخاضعة الداخلة في انتاج أي سلج معفاة إذا قام بخصمها في القرارات سابقة شريطة الحصول على موافقة مسبقه باذخالها في تصنيع سلج معفاة .

٣ - لا يجوز خصم الضريبة إذا مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات .

٤ - تلغى التعليمات رقم ٥ لسنة ١٩٩٤ الخاصة بخصم الضريبة .

٥ - يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

وزير المالية

باسل جردانة

تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ خاصة برد الضريبة

استنادا الى الصلاحيه المخولة الي بموجب المادة (٥٠) وعملا بأحكام المادة (٢٠) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ والمادة (١١) من القانون المعدل لقانون الضريبة على المبيعات رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥ تتبع التعليمات التالية :-

١ - ترد الضريبة على السلع التي يتم تصديرها للخارج بحالتها في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب الرد للدائرة وفق الشروط التالية :-

أ - أن تكون السلعة المحلية قد تم شراؤها من مسجل أما السلع المستوردة فيجب أن تكون قد تم التخليص عليها أصولا واستيفاء الضريبة عليها .

ب - أن تكون السلعة مشتراه محليا بموجب فاتوره ضريبية .

ج - أن يتم التصدير بموجب بيان جمركي أصولي وأن يتم اخراج البضاعة وابرار شهادة الوصول خلال المهلة المحدده في قانون الجمارك والتعليمات النافذه وان تستوفى التزامات الأصوليه في حالة التأخير .

د - أن يتقدم طالب الرد أو من يفوضه قانونا بطلب رسمي لرد الضريبة وفق النموذج المعد لذلك مرفق طيه الفاتوره الضريبية أو صورة عن بيان الوضع في الاستهلاك والوصول المالي للذين تم بموجبهما استيفاء الضريبة .

هـ - لا ترد الضريبة الا لما سبق دفعه بذات القيمة والفئه التي كانت سارية وقت التخليص على البضاعة المستورده أو وقت شراء السلع المحلية الصنع وعلى ما تم تصديره فعلا .

و - لا ترد الضريبة عن السلع المستعمله .

٢ - ترد الضريبة على السلع التي يتم تصديرها للخارج الداخلة في انتاج سلج أخرى في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب الرد للدائرة وفق الشروط التالية :-

أ - أن تكون السلعة الداخلة في الصنع قد تم شراؤها من مسجل أصولا وبموجب فاتوره ضريبية . أما السلج المستورده فيجب أن تكون قد تم التخليص عليها أصولا واستيفاء الضريبة عليها .

ب - أن يتم التصدير بموجب بيان جمركي أصولي وأن يتم اخراج البضاعة و إبراز شهادة الوصول خلال المهلة المحددة في قانون الجمارك والتعليمات النافذة وأن تستوفي الغرامات الأصوليه في حالة التأخير .

ج - أن يرفق بطلب الرد الفاتوره الضريبه أو صورة عن بيان الوضع في الاستهلاك والوصول المالي الذي تم بموجبه استيفاء الضريبه أو بموجب الاقرار الضريبي المعتمد المصادق عليه من قبل لجنة التدقيق .

د - لا ترد الضريبه الا وفق معادلة التصنيع المعتمده ولما سبق دفعه بذات القيمه والفئه التي كانت سارية وقت شراء السلعه أو التخلص عليها وعلى ما تم تصديره فعلا .

٣ - ترد الضريبه التي حصلت بطريق الخطأ وفق الشروط والتعليمات التاليه :-

أ - أن يتقدم طالب الرد بطلب خطي موضح فيه قيمة الضريبه المحصله بالخطأ والمستندات المؤيده له .

ب - بيان الفتره الضريبه التي وقع فيها الخطأ .

ج - ترد الضريبه التي يتبين أنها حصلت بطريق الخطأ في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب .

٤ - لا ينظر في أي مطالبه أو دعوى باسترداد الضريبه التي مضى على تأديتها أكثر من ثلاث سنوات .

٥ - تلغى التعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ الخاصه برد الضريبه .

٦ - يعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسميه .

وزير المالية

باسل جردالة

● وافق مجلس إدارة مؤسسة المواصفات والمقاييس بجلسته رقم ٥ تاريخ ١٩-٩-١٩٩٥ على إصدار التعليمات التالية الخاصة بأعداد المواصفات القياسية الأردنية وذلك استناداً للمادة ١١- من قانون المواصفات والمقاييس رقم ١٥ لسنة ١٩٩٤ بشكلها التالي :-

تعليمات رقم ٤- لسنة ١٩٩٥ أعداد المواصفات القياسية الأردنية

١ - اللجان الفنية واجتماعاتها

١-١ تشكل في المؤسسة لجان فنية دائمة من قبل مجلس الادارة حسب القطاعات الرئيسية، ومن الجهات ذات العلاقة ، كي تنبثق عنها اللجان الفنية المختصة ومجموعات العمل المبينة في البندين ٢-١ و ٧-١ .

٢-١ تشكل من الجهات التي تتكون منها اللجان الدائمة لجان فنية مختصة ، حسب طبيعة المادة المراد توصيها مهمتها دراسة مسودة مشروع المواصفة بهدف اقراره كي يصبح مشروع مواصفة أردنية .

٣-١ يجب الا يقل عدد اعضاء اللجنة الفنية المختصة من سبعة اعضاء .

٤-١ تدعى اللجنة الفنية المختصة للاجتماع من قبل المؤسسة ، ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضر خمسة اعضاء على الاقل .

٥-١ يتم اختيار رئيس اللجنة الفنية المختصة في اول اجتماع لها .

٦-١ يتولى الموظف المختص من المؤسسة سكرتيرية اللجنة الفنية المختصة . ويقوم هذا الموظف بالأعداد واجتماعات اللجنة الفنية المختصة ، ويدون محضر تلك الاجتماعات ، ويعرضها على الاعضاء للموافقة والتوقيع عليها .

٧-١ يمكن ان تشكل اللجنة الفنية المختصة مجموعات عمل لدراسة بعض المواضيع ذات العلاقة بمشروع المواصفة .

٢ - لجنة الصياغة

١-٢ تشكل في المؤسسة لجنة لصياغة مشاريع المواصفات بعد اتمام دراستها من قبل اللجان الفنية المختصة.

٢-٢ تتكون لجنة الصياغة من ثلاثة اعضاء على الاقل ، على ان يكون سكرتير اللجنة الفنية المختصة ادهمهم .

٣-٢ مهمة لجنة الصياغة تدقيق مشاريع المواصفات من النواحي اللغوية ، والعمل على اخراجها بشكل موحد مثل ترتيب البنود ، والمصطلحات ، والاشكال ، والجداول ، وكتابة المناوين للاشكال والجداول واستخدام وحدات القياس ... الخ .

٤-٢ تسترشد لجنة الصياغة في اعمالها بتعليمات الصياغة المعدة لهذا الغرض بالاستناد الى ارشادات العمل الفني الدولية - ايزو - والعربية الصادرة عن مركز المواصفات التابع للمنظمة العربية للتصنيع والصناعية والتعدين .

٣ - برنامج العمل

١-٣ تقوم المؤسسة بوضع برنامج عمل لسنة او اكثر لاعتماد المواصفات وتحديثها ، وذلك بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والجهات الاخرى ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص ومراكز الابحاث العلمية .

٢-٣ يتم تصنيف محتويات البرنامج حسب القطاعات والمواضيع .

٣-٣ يتم توزيع البرنامج على موظفي المؤسسة حسب الاختصاص .

٤ - مسودة مشروع المواصفة

١-٤ يقوم الموظف المختص بأعداد مسودة مشروع المواصفة ، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة من القطاعين العام والخاص ، وبالاتماد على أحدث المراجع العلمية ذات العلاقة وخاصة المواصفات الدولية والاقليمية .

٢-٤ يجوز لأي جهة مختصة ان تقوم بوضع مسودة مشروع المواصفة بالتعاون مع موظفي المؤسسة .

٥ - مشروع المواصفة

- ١- يجري تشكيل اللجنة الفنية المختصة حسب البند (٢-أ) .
٢- يتم توزيع مسودة مشروع المواصفة على أعضاء اللجنة الفنية المختصة لدراسته قبل تقديمه للاجتماع .
٣- تدعى اللجنة الفنية المختصة للاجتماع لمناقشة مسودة مشروع المواصفة وقراره .
٤- يقرر المشروع وفقا لبدأ الاتفاق العام ، ويتم تجنب التصويت على قدر الامكان .
٥- في حالة وجود عدم اتفاق على ناحية معينة تطرح للتصويت ، ويعتمد الرأي الذي ينال اكثريته ثلثي الاصوات مع مراعاة ان يكون لكل جهة صوت واحد مهما كان عدد المشاركين من تلك الجهة .
٦- بعد اقرار مسودة مشروع المواصفة تتحول هذه المسودة الى - مشروع مواصفة اردنية - ، ويعلن عن ذلك في نشرة المؤسسة .

٦ - تدقيق مشروع المواصفة

- ١-٦ يتم تحويل مشروع المواصلة الى لجنة الصياغة لاتقيقه واخرجه بالشكل الموحد .
٢-٦ يرفع مشروع المواصلة المدقق بطريق التسلسل الى الرئيس المباشر للموظف المختص ، وبعد ذلك الى مدير عام المؤسسة .

٧ - اعتماد المشروع كمواصفة ارمنية

- ١٧- يقوم مدير عام المؤسسة برفع المشروع للهيئة الإدارية مع التوصيات بالموافقة على اعتماده كموافقة قياسية أردنية ، والتوصية بتحديد صفة هذه الموافقة كموافقة الدائمة أو الموافقة الاختيارية .

٨ - القشور

- ١- يتم نشر قرار مجلس الادارة في الجريدة الرسمية مع رقم الموصلة وتاريخ اعتمادها ، وصحتها الانزامية او الاختيارية ، وتاريخ سريانها .
٢- ينشر مضمون القرار بالصحف اليومية المحلية .
٣- يعمم القرار على اصحاب العلاقة من الصناعيين والتجار من طريق غرف الصناعة والتجارة .
- ٩ - تحديث الواسطات

٩ - تحديث المواصفات

- ١- تراجع المواصفات مادة كل خمس سنوات بشكل دوري، ونتيجة لذلك فهي اما ان تبقى كما هي، او ان
تعدل، او ان تسحب من الاستخدام .
٢- تتبع في عملية التحديث نفس الخطوات المذكورة في عملية اصدار المواصفات .
٣- يجوز مدد الضرورة تعديل اي مواصفة تبسّل مرور خمس سنوات على صدورها .
٤- يجوز سحب اي مواصفة دون ان يكون لها بديل اذا تبين انه لا يمكن الاستمرار بالعمل وبها لاسباب
اقتصادية، او علمية، او تقنية .
٥- اعتماد المواصفات او التراجع عنها

١-١٠ يجوز اعتماد أي قرار من قرارات المجلس في القضايا المتعلقة بالاعتماد على الوثائق والأدلة المقدمة من قبل الأطراف المعنية.

- ١- يجوز اعتماد أي مواصفة دولية أو القياسية أو وطنية أخرى ، كما هي بلغتها الأصلية ، وبحيث تكون مطابقة للأصل تماماً ، كمواصفة قياسية أردنية ، وذلك وفقاً لدليل أيزو - أيبسي رقم ٣ ورقم ٢١ وتعليمات اللائحة .
- ٢- يتم تنسيب المواصفة الدولية أو القياسية أو الوطنية الأخرى للاعتماد من قبل لجنة فنية مختصة يتم تشكيلها لهذا الغرض .
- ٣- تتبع إجراءات الاعتماد والنشر المذكورة في البندين رقم ٧ ورقم ٨ ، مع مراعاة الأحكام المذكورة في البنود ١ - ٤ ، حتى ١٠ - ٦ .
- ٤- يوضع للمواصفات المتبنية بهذه الطريقة الغلاف المستخدم للعواصم القياسية الأردنية .
- ٥- تحفظ كناية مقدمة اللغة العربية للمواصفة الدولية أو القياسية المتبنية أياً الأساليب الموجبة لاعتمادها كمواصفة قياسية أردنية .
- ٦- تأخذ المواصفة المعتمدة رقماً متصلاً بالترتيب بالطريقة المبينة في ترميم المواصفات القياسية الأردنية مع إعطائه الرقم الأساسي للمواصفة بشكل ملحق .

تعليمات اخذ عينات الخبثات
صادرة من وزير التموين بالوكالة

- قررت ان يقوم مراقبو الجودة بالرقابة على المخابر بحيث يتم اخذ عينات من الخبز وارسالها الى مختبر المواصفات والملايس لبيان درجة نضجها ومدى تلوثها بآلية مواد غريبة كخفلات القودود والشجار واي شوائب أخرى والتأكد من خلوها من المرازه والموضوه وتحديد نسبة الرطوبة .
- وعلى ضوء نتيجة المختبر يتم تحرير اشرار مخالفة من قبل مراقبي الجودة الذين قاموا باخذ العينه بالنسبه حتى يكونوا شاهدين على الواقعة .

وزير التموين بالوكالة
د. عبد المجيد العزام

تعدادی مسائل

قرارين صادرين عن وزير التعمير

- لاحقاً لكتابي رقم ١-٣-١٧١٠٤ تاريخ ٢٨-١٢-١٩٩٤ والمضمن قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤ يرجى العمل على تعديل القرار المذكور اعلاه وعلى النحو التالي :-

أولاً : تعديل البند ثالثاً بحيث يصبح - المعلومات التي يجب ان تتضمنها فاتورة المبيعات الصادرة من الوكيل والمستورد او تاجر الحملة وتاجر التحزئة اذا طلب المشتري من تاجر التحزئة فاتورة مبيعات .

- ١ - اسم ونوع ورقم المنشأ والماركة التجارية للقطعة المباعة .
- ٢ - وحدة البيع وسعرها والكمية المباعة .
- ٣ - السعر الذي يجب أن تباع به القطعة للمستهلك .
- ٤ - اسم المشتري وعنوانه وتاريخ البيع .

ثانياً : يعدل ثانياً من بند رابعا بحيث يصبح على جميع البائعين من جميع الطقات التجارية عدا تجار التجزئة اذا طلب منهم ذلك اخطاء كل مشتري فاتور مبيعات مؤرخة وموقعه والاحتفاظ لديهم بنسخة منها الرجوع اليها عند الحاجة وعلى ان تتضمن الفاتورة المعلومات الواردة في تراسي أملاء . على ان يقوم تجار التجزئة باعداد كشوفات يومية بالمبيعات مدون عليها المعلومات التي يجب ان تتضمنها فاتورة المبيعات وحسب تراسي أملاء .

وزير التكوين
عادل القضاة

- لاحقاً لكتابي رقم ٤-٣-١٥٣٨-١٠ تاريخ ٢١-١-١٩٩٣ والتضمن قراري رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ يرجى العمل على إلغاء الفقرة الرابعة من القرار المشار إليه أعلاه بحيث تصبح على النحو التالي :-

(على جميع اصحاب المخابز ومتتجي الخبز التتيد بالواصلة القياسية الاردنية الخاصة بالخبز المعمول بها بحيث يكون الخبز تمام التفتج غير ملوك بباي مواد غريبة كملخات الودود والشجار واي شوائب اخرى وان تكون قشرة الرغيف متجانسة غير متشققة وغير ملتصقة الشطرين وخالية من المرارة او الحموضة) .

وزير التكوين
عادل القضاة

قرار رقم ١٤-١٩٩٥
صادر من الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابة رقم ٧٨٥٤/١/٣/١١١ تاريخ ١٩٩٥-٩-١٠ من أجل تفسير احكام المادة ١٣ من نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ والمادة ١٣ ايضا من نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ وبين ما يلي :-

اولا : ما اذا كانت - لجنة العطاءات - العليا المنصوص عليها في المادة ١٣ من نظام لوازيم واشغال مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية المشار اليه قد دخلت محل - لجنة العطاءات الخاصة - المنصوص عليها في المادة ١٣ من نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ بحيث تصبح المختصة بالنظر فيما تبقى من عطاءات البرنامج الوطني للاتصالات واحالتها على المتاولين .

ثانيا : ام ان للجنة العطاءات الخاصة المنصوص عليها في نظام الاشغال الحكومية الاستمرار في النظر في المتبقية من العطاءات المتعلقة بالبرنامج الوطني للاتصالات واحالتها على المتاولين استنادا لاحكام المادة ٦٥ من نظام لوازيم واشغال مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ .

وبعد الاطلاع على كتاب سيادة رئيس الوزراء وتدقيق النصوص القانونية تبين ما يلي :-

- ١- تنص المادة ١٣-أ من نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ على انه لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص تشكيل لجنة عطاءات خاصة من خمسة اعضاء يسمى اقدمهم رئيسا لها وذلك لمشروع معين اذا اقتضت طبيعته ذلك او تطلبت شروط تمويله اجراءات خاصة لطرح العطاء .
- ٢- وان الفقرة -أ- من المادة ١٣ من نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ تنص على ان يشكل المجلس - اي مجلس ادارة المؤسسة - من بين اعضائه لجنة تسمى لجنة العطاءات العليا تتألف من خمسة اعضاء يكون المدير العام واحدا منهم ويعين المجلس من بينهم رئيسا لها ونائبا للرئيس يتولى مهمة توفير حاجات المؤسسة من اللوازم والاشغال وتعارض المهام والصلاحيات المنصوص عليها بهذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبها .
- وتنص الفقرة (هـ) من المادة ١٤ من النظام المشار اليه آنفا على انه مع مراعاة ما ورد في الفقرة (هـ) من هذه المادة لا يجوز اعادة اي عطاء تزيد قيمته على - ٥٠٠٠٠ - دينار الا بقرار من لجنة العطاءات العليا المشكلة بموجب احكام هذا النظام .

وفي ذلك نجد بداية انه من القواعد السائدة ان احكام النظام لا يكون لها اثر رجعي على الوقائع السابقة لتاريخ نفاذ النظام وان القانون وحده هو الذي يكون له اثر رجعي اذا ورد نص خاص على ذلك .

وحيث ان لجنة العطاءات الخاصة التي كانت تشكل من قبل مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص وذلك لمشروع معين اذا اقتضت طبيعته وذلك او تطلبت شروط تمويله اجراءات خاصة لطرح العطاء محلا بالمادة ١٣-أ من نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ الصادر بالاستناد للمادتين ١١٤ ، ١٢٠ من الدستور هي التي كانت تمارس المهام والصلاحيات المناطة بها والمنصوص عليها في ذلك النظام والتعليمات الصادرة بموجبها في ما وضعت الملطة التنفيذية النظام رقم ٢٢- لسنة ١٩٩٥ .

نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية لغايات توليها حاجات المؤسسة من اللوازم والاشغال نص هذا النظام في مادته الثالثة عشرة على تشكيل لجنة العطاءات العليا للقيام بتوفير حاجات المؤسسة من اللوازم والاشغال وانيطت بها هذه الامور استنادا لاحكام الفقرة -أ- من المادة ١٣ من هذا النظام اي ان الشارع قد نقل الى هذه اللجنة الاختصاصات التي كانت في الاصل منوطة باللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٣ من نظام الاشغال الحكومية واصبحت بالتالي هي المختصة بممارسة الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٣ ساللة الذكر اعتبارا من تاريخ نفاذ نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى اعتبار انها حلت محل اللجنة الخاصة بهذا الشأن .

ولا يرد هنا القول بأنه يقتضي تطبيق احكام المادة ٦٥ من النظام المشار اليه لان حكم هذه المادة انما يتعلق بغير الحالات المنصوص عليها فيه وفي هذه الحالة تطبق احكام نظام اللوازم رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٣ ونظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ او اي نظام آخر يعدلها او يحل محلها ، ولان المسألة المعروضة قد عالجاها نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في المادتين ١٣/١ و ١٤ منه .

وهذا ما نقرر بالاكثرية بخصوص التفسير المطلوب .

قرار صدر بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٤١٦ هـ الموافق ١٧-٩-١٩٩٥ م .

مفسر	مفسر	مفسر
رئيس الديوان الخاص	مجلس	مجلس
بتفسير القوانين	مجلس محكمة التمييز	مجلس محكمة التمييز
رئيس محكمة التمييز	نابهي الطراونه	رئيس محكمة التمييز
خليفة السحيمات		خليفة السحيمات
مفسر	مفسر	مفسر
رئيس ديوان التشريع	مندوب وزارة البريد والاتصالات	رئيس ديوان التشريع
في رئاسة الوزراء	مدير عام مؤسسة الاتصالات	في رئاسة الوزراء
عيسى طماش	السلكية واللاسلكية	عيسى طماش
(مخالف)	المهندس وليد الدويك	(مخالف)

هكذا من المأهول

قرار المخالفة لرئيس ديوان التشريع والسراري

مع احترامي لرأي الاكثية الموقرة ، فاني اخالفها في الرأي الذي توصلت اليه في قرارها التصريحي هذا ونيماني بيان اسباب مخالفتي :-

١ - كان مجلس الوزراء قد قرر بتاريخ ١٠-١-١٩٩٤ استنادا الى صلاحيته المنصوص عليها في المادة ١٣ من نظام الاشغال الحكومية - رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ ، تشكيل لجنة عطاءات خاصة للقيام بمهام انجاز العطاءات المتعلقة بمشروع البرنامج الوطني للاتصالات ، وذلك لاهميته من النواحي الفنية والاقتصادية ، وحجمه الكبير ، ولشروط تمويله الذي سيتم من مصدر خارجي . وهي لجنة مؤقتة يتم تشكيلها من قبل مجلس الوزراء وينتهي امرها بانجاز العطاء الذي انيط بهما .

٢ - وانجزت لجنة العطاءات الخاصة جانباً كبيراً من تلك العطاءات واحالتها الى المتعهدين والمقاولين ، وقبل اتمام ما تبقى منها . صدر - نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية - رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ ، ولم ينص على جواز تشكيل مثل تلك اللجنة الخاصة للعطاءات ، بل نص في المادة ١٣ منه على تشكيل لجنة وصفها بأنها لجنة العطاءات العليا - ، واناط بها النظام صلاحية انجاز عطاءات المشاريع الخاصة بالمؤسسة ، التي تتراوح قيمتها بين خمسين الف دينار ومئتي الف دينار ، وبموافقة مجلس ادارة المؤسسة في العطاءات التي تتجاوز قيمتها المائتي الف دينار .

٣ - وبذلك فان لجنة العطاءات العليا هي لجنة عطاءات من لجان العطاءات العادية الدائمة في المؤسسة ، يشكلها مجلس ادارتها . وما دام ان النظام الجديد للمؤسسة لم ينص على تشكيل لجنة خاصة لانجاز عطاءات تتعلق بمشاريع معينة ذات اهمية خاصة لهذا السبب او ذاك ، فان ذلك يعني ان اللجنة العليا للعطاءات التي نص عليها النظام انجاز جميع العطاءات الخاصة بمشاريع المؤسسة ، وذلك بغض النظر عما لهذا المشروع او ذاك من اهمية ، ما دامت قيمتها تقع ضمن المبالغ المحددة في النظام .

٤ - غير ان صلاحيات لجنة العطاءات العليا تلك في انجاز جميع عطاءات الاشغال الخاصة بمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، يسري حكمها والعمل بها اعتباراً من تاريخ العمل بالنظام الجديد الخاص بالمؤسسة ، وبعبارة اخرى فان للجنة العطاءات العليا انجاز العطاءات التي تطرح بعد تاريخ العمل بالحكم النظام الذي تم ايجادها بموجبه .

٥ - واما العطاءات التي تم طرحها قبل العمل بنظام اللوازم والاشغال الخاص بالمؤسسة ، ولم يتم انجازها نهائياً فيستمر العمل فيها بموجب احكام النظام الذي كانت قد طرحت في ظله ، وبموجب الشروط المنصوص عليها فيه ، لا سيما وان النظر في تلك العطاءات واتمامها يتمان وفقاً للمعقود المبرمة لانجاز المشاريع الطروحة للتقيد بموجبه .

٦ - وبما ان العطاءات الخاصة بمشاريع البرنامج الوطني للاتصالات كانت جميعها قد طرحت من قبل لجنة العطاءات الخاصة - المنصوص عليها في المادة ١٣ من - نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١- لسنة ١٩٨٦ - ، وابرمت المعقود الخاصة بتنفيذ المبرمة من تلك العطاءات ، وقامت لجنة العطاءات الخاصة تلك بمتابعة اجراءات متابعتها من تلك العطاءات ، والقيام بها ، وهي اجراءات تمت بموجب احكام نظام الاشغال الحكومية وبموجب الشروط المنصوص عليها فيه ، فانها اجراءات لا بد من اتمام والاستمرار فيها حتى نهايتها وفقاً لاحكام ذلك النظام الذي تمت اصداره في ظلها .

٧ - ان خلو نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية من النص الصريح ، او حتى الضمني ، على ان تتولى - لجنة العطاءات العليا - المشكلة بموجبه انجاز ما تبقى من عطاءات الاشغال المتعلقة بالبرنامج الوطني للاتصالات ، قد اوجد هذه الحالة التي لم يعالجها النظام الجديد الخاص بالمؤسسة ، وقد جاءت المادة ٦٥ منه لمعالجتها وهي تنص على ذلك صراحة بما يلي :-

- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام يطبق احكام - نظام اللوازم - رقم ٢٢ - لسنة ١٩٩٢ ، - نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ ، واي نظام آخر يملهما او يحصل محلها الخ . -

وهذا النص ليس غريباً على المنطق القانوني ، اذ انه لا بد من تطبيق نظام الاشغال الحكومية على اي حالة لا تعالجها الانظمة الخاصة بالمؤسسات الرسمية المتعلقة باشغالها باعتباره الاصل العام الذي يجب الرجوع اليه في مثل تلك الامور ، فهو الذي يفترض ان يعالج شؤون الدولة كلها في الاشغال الخاصة بها ، اذا لم يوجد النص في انظمتها بمعالجتها .

٨ - واما ما ذكرته الاكثية المحترمة من ان المشرع قد نقل صلاحيات اللجنة الخاصة المنصوص عليها في نظام الاشغال الحكومية ، الى اللجنة العليا للعطاءات المشكلة بموجب نظام اللوازم والاشغال الخاص بمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية - ومع احترامي لرايها هذا - ليس هناك نص صريح او غير صريح في نظام المؤسسة يؤيده .

وبناء على ما سبق تفصيله ، فاني ارى ان - لجنة العطاءات الخاصة - المشكلة من قبل مجلس الوزراء بموجب المادة ١٣ من - نظام الاشغال الحكومية - رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ ، هي المختصة بالاستمرار بالنظر فيما تبقى من عطاءات الاشغال الخاصة بالبرنامج الوطني للاتصالات وانجازها وذلك استناداً الى احكام المادة ٦٥ من نظام اللوازم والاشغال لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية - رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥ .

هذا ، وقد يكون في احكام الفقرة ٢ من المادة ٧٥ من القانون المدني التي تنص على ان - ما ثبت في زمان يحكم بقائه ما لم يوجد دليل على خلافه - ، حجة قانونية ومقننة على رأيي هذا ، اذ اين الدليل على ان هذه اللجنة قد حلت محل تلك .

صدر بتاريخ ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٤١٦ هـ الموافق ١٧-٩-١٩٩٥ م .

رئيس ديوان التشريع والسراري
في رئاسة الوزراء
عضو الديوان الخاص بتفسير القوانين
عيسى طمماش

هكذا من الأشغال